مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9448

الجمعة، 20 تشرين الأول/اكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فرانسا دانيز	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد حسني
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الكعبي
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

السلام عن طريق الحوار: مساهمة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية

رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2023/732)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

السلام عن طريق الحوار: مساهمة الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية

رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2018/625)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب ترحيبا حارا بالوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد على أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، الأرجنتين، أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بنغلاديش، بنما، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، جامايكا، الجزائر، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، سلوفينيا، سريلانكا، سيراليون، شيلي، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، كينيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ناميبيا، النمسا، الهند للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد محمد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ وفخامة السيدة ميشيل باشيليت، الرئيسة السابقة لشيلي؛ وفخامة السيد تابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا؛ والسيدة جوزيفينا إيتشافاريا ألفاريس، مديرة مصفوفة اتفاقات السلام.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/732، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للبرازيل على استضافة هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

اليوم لا يمكن أن تكون مخاطر الدبلوماسية الوقائية والحوار أكبر مما هي عليه. فالحالة الخطيرة والمتصاعدة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة تذكرة مريرة بالحاجة الملحة إلى إنهاء العنف المروع ووقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وتمهيد الطريق إلى مفاوضات تفضي إلى حل سياسي عادل ودائم وشامل. وفي غياب حل الدولتين عن طريق التفاوض، فإن هذه الحلقة المفرغة من العنف تخاطر بإغراق المنطقة بأسرها في الصراع لسنوات وأجيال قادمة.

لقد دخل العالم عصرا جديدا. وانتهت فترة ما بعد الحرب الباردة، وهناك انتقال جار إلى نظام عالمي جديد. وكما يعلمنا التاريخ، فإن الفترات الانتقالية تنطوي على مخاطر متزايدة. وقد اتسم هذا العصر الجديد بالفعل بتعميق الانقسامات والتقشف. والتوترات الجيوسياسية في أعلى مستوياتها منذ عقود. إن التحدي والتنافس بين الدول يخضعان الحدود المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة للاختبار بشكل متزايد. ويؤثر فقدان الثقة الناجم عن ذلك – ومخاطر التصعيد – على جميع المناطق تقريبا.

وفي نفس الوقت، فإن العديد من الدول متشككة – وظلت متشككة لبعض الوقت – في الكيفية التي يحقق بها النظام المتعدد

الأطراف مصالحها. فلديها مظالم عميقة فيما يتعلق بالالتزامات التي لم يتم الوفاء بها وازدواجية المعايير. ولدى النساء والرجال في كل مكان أيضا شعور عميق بأن الحكومات والمنظمات الدولية لا تحقق مصالحهم. ومع تزايد النزاع الجيوسياسي والتحديات التي تواجه المعايير الدولية، أصبح من الصعب التوصل إلى تسويات للنزاعات عن طريق التفاوض. ومن المحزن أن السعي إلى إيجاد حلول عسكرية ظل سمة بارزة من سمات النزاعات الأخيرة، التي يدفع المدنيون ثمنا باهظا لها.

وقد أدى تدهور الأطر العالمية والإقليمية لتحديد الأسلحة وبروتوكولات إدارة الأزمات، التي ساعدت على استقرار المنافسات بين الدول العظمى، إلى زيادة إمكانية حدوث مواجهات خطيرة وسوء تقدير وتصعيد خطير. وفي بعض المناطق، تنعكس السياسة العالمية المستقطبة في تفكك جهود التكامل التي أسهمت في السابق في الاستقرار الإقليمي لعقود من الزمان.

وعلى تلك الخلفية، يحدد الموجز السياساتي الذي قدمه الأمين العام بشأن خطة جديدة للسلام كيف يمكن للدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات لإعادة الانخراط في الدبلوماسية من أجل السلام وإعادة بناء الثقة ووقف تصعيدها وإعادة الالتزام بها. فيجب أن تكون الدبلوماسية القوة الدافعة لنظام أمن جماعي أكثر فعالية. والدبلوماسية تستلزم توفر روح المجازفة والمثابرة والإبداع. والاتصالات الدبلوماسية مهمة بين البلدان المتماثلة في التفكير، ولكنها في غاية الأهمية بين تلك التي تتباين آراؤها. وتتطلب الدبلوماسية، قبل كل شيء، التزاما بالتسوية السلمية للمنازعات. وينص الفصل السادس من الميثاق على أنه ينبغي لجميع الدول أن تعتمد على الوسائل السلمية كخيارها الأول لتسوية المنازعات. وهو يوفر طائفة من الخيارات لمعالجة خلافاتنا في إطار مجلس الأمن أو داخل منطقة كل منا أو على الصعيد الثنائي. ويظل التقيد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة شرطا مسبقا أساسيا.

إن من واجبنا الجماعي بموجب القانون الدولي منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها. ويمكن للمنظمات والأطر الإقليمية أن تؤدي دورا حاسما في هذا الصدد. فيمكنها أن تضفي مصداقية وشرعية على الدبلوماسية الوقائية. ويمكنها أن تساعد في زيادة الثقة وتقليل المفاهيم الخاطئة. ويمكنها أن تعزز آليات إدارة الأزمات. وفي مواجهة المنافسة المتزايدة على الصعيد العالمي والتهديدات التي تكتسب طابعا عابرا للحدود الوطنية على نحو متزايد، يمكن للأطر والمنظمات الإقليمية أن توفر سبلا لبناء الثقة وتحقيق انفراج. وقد نجحت الإجراءات المتخذة على الصعيد الإقليمي في منع نشوب النزاعات وفي منع التصعيد على مدار التاريخ الحديث.

وليست كل الدروس قابلة للنقل من منطقة إلى أخرى، لكن جوهرها مهم. وتشمل هذه الدروس كيفية بدء حوار للتغلب على الخلافات وكيفية التماس المساعدة من وسيط موثوق به عند الحاجة، أحيانا من داخل المنطقة وأحيانا من خارجها؛ وكيفية ضمان بقاء قنوات الاتصال مفتوحة، حتى عندما تتصاعد المنازعات وتتحول إلى أعمال عنف؛ وكيفية مراعاة مخاوف وشواغل الغريم والعمل بنشاط على الحد منها من خلال بناء أطر تعزز الثقة. ويكتسي تعزيز الأطر والمنظمات الإقليمية أو بنائها أو إعادة بنائها أهمية خاصة في المناطق التي انهارت فيها الهياكل الأمنية القائمة منذ أمد بعيد أو حيثما تكون غارقة في مأزق – أو حيثما لم يكن لها وجود قط. ونحتاج أيضا إلى شراكات قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وكما تعترف الخطة الجديدة للسلام، تقع على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية عن الوفاء بالالتزامات المشتركة التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة، ولديها الوسائل اللازمة للقيام بذلك. وتظل المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه تحت تصرف الدول الأعضاء ليس كأداة لمنع نشوب النزاعات والتوسط فيها فحسب، بل أيضا بوصفها أداة محايدة للجمع بين الدول الأعضاء للبحث عن حلول مقبولة بصورة متبادلة. ويمكن للمساعي الحميدة أن تساعد في التصدي لتدهور العلاقات العالمية والإقليمية وعكس مساره.

وتقع على عاتق الأمانة العامة أيضا مسؤولية تقديم مقترحات يمكن أن تساعد في تعزيز الثقة وزيادة مساحة التعاون. ووجود فهم مشترك للتحديات شرط مسبق أساسي للاتفاق على الحلول المحتملة.

وهذا هو السبب في أن الخطة الجديدة للسلام تهدف إلى تقديم تحليل موحد للحظة الجيوسياسية الراهنة كأساس لحل المشاكل بشكل مشترك. ومن واجبنا أن نغتنم كل لحظة لبلورة فهم مشترك للتهديدات والتحديات التي تواجهنا. وحياد الأمانة العامة أمر مهم بشكل حيوي. ويمكن لحياد الأمانة العامة أن يساعد في إيجاد أرضية مشتركة بين الدول أو أطراف النزاع، حتى في أكثر الظروف تعقيدا، وأن يساعد في صنع القرار في المجلس بتوفير تحليل يأخذ في الحسبان وجهات النظر المتباينة حول هذه الطاولة. وفي هذا العالم المتزايد الانقسام، نحتاج إلى مؤسسة واحدة على الأقل يمكن للجميع أن يثقوا بها.

ولا يسعنا إلا أن نبذل قصارى جهدنا في البحث عن سبل لوقف التصعيد وبناء الثقة. ولكي ينجح ذلك، تلزمنا الشجاعة للاستماع إلى آراء الآخرين والنظر فيها بحسن نية. وتشكل الأطر والمؤسسات الإقليمية قناة رئيسية لبناء الجسور في ذلك الصدد. وأشيد بها وبجميع أولئك الذين يبذلون جهودا دؤوبة كل يوم سعيا لبناء الجسور عبر الانقسامات. وفي وقت تتصاعد فيه التوترات، فإننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن القيام بكل ما في وسعنا للحفاظ على نظام الأمن الجماعي الذي بناه أسلافنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باشليت.

السيدة باشليت (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر البعثة الدائمة للبرازيل على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت.

يجب علينا أن نعي أن النظام العالمي في طور التغير. ويجب أن يتكيف هذا النظام مع واقع التشرذم المتزايد الذي يطبع المشهد الجيوسياسي. ونحن نشهد التعقيد المتزايد لبيئة النزاع، مما يجعل تسوية النزاعات أكثر صعوبة، حيث تتقاطع الديناميات المحلية والإقليمية بطرق معقدة مع مصالح الأطراف الخارجية. ولمواجهة تلك التحديات الجديدة، يجب أن نصوغ نهجا قويا وعالميا لمنع نشوب النزاعات وأعمال العنف، يتماشى مع النهج الذي يوجِّه العمل في ركيزتي حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. فمنع نشوب النزاعات ينقذ الأرواح ويحمي مكاسب التنمية.

ويصف الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الأدوات المتاحة لأطراف النزاعات بغرض منع نشوبها: التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية وغير ذلك من التدابير والوسائل السلمية. ومنع الأزمات هو في المقام الأول مسؤولية الدول الأعضاء. وعلينا أن نعيد التوازن إلى نهجنا إزاء السلام والأمن الدوليين وأن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة البلدان على تجنب نشوب الأزمات التي تلحق خسائر فادحة بالبشرية. ولكن لكي يكون الحوار والوساطة والأدوات الأخرى التي ذكرتها فعالة، لا بد من التخطيط لها مسبقا وتنفيذها في مراحل مبكرة ويتعين أن تتصف بالمثابرة والموضوعية. وبغية بناء الثقة حقا بين أطراف النزاعات، يتعين على تلك الأطراف احترام اتفاقاتها وتنفيذها إذا كانت تريد حقا منع نشوب النزاعات. وحتى عندما تكون النزاعات قد نشأت بالفعل، يمكن أن تكون تلك الأدوات مفيدة في الحفاظ على القنوات أو الجسور بين الأطراف أو من خلال أطراف ثالثة.

وثمة أهمية حاسمة لدور المنظمات الإقليمية وعملها بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما أن الآليات الأمنية الحكومية الدولية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي أساسية وهامة في ذلك السياق. ولكنها يجب أن تكون فعالة. ويتضمن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أحكاما تتعلق بالترتيبات الإقليمية ودورها في صون السلام، بالإضافة إلى دور مجلس الأمن في تلك الترتيبات. والأمم المتحدة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالاضطلاع بدور حيوي في هذا الصدد من خلال تشجيع وتعزيز الحوار بين أعضائها لتحقيق هدف تعضيد المنظمات الإقليمية وتمكينها من الاضطلاع بدور متزايد في صون السلام والأمن الدوليين.

يدعو الأمين العام، في الموجز السياساتي الذي قدمه بشأن الخطة الجديدة للسلام والذي نُشر في تموز/يوليه، إلى إنشاء أطر ومنظمات إقليمية قوية في مواجهة المنافسة المتزايدة على الصعيد العالمي والتهديدات التي تكتسي طابعا عابرا للحدود الوطنية بصورة

متزايدة. وينبغي لهذه الأطر والمنظمات الإقليمية أن تعزز بناء الثقة والشفافية والانفراج. ولكن لا يمكننا أن ننسى أن النزاعات تنتشر حيثما تكون هناك حوكمة سيئة وانتهاكات لحقوق الإنسان وتظلمات بشأن التوزيع غير المتكافئ للموارد والثروة والسلطة.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تواجه حقوق الإنسان مقاومة في جميع المناطق. ومن المؤلم أننا نشهد تراجعا كبيرا لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي وتدهورا في سيادة القانون، بما في ذلك في سياقات النزاعات المسلحة. ونحن بحاجة ماسة للعودة إلى المبادئ الأساسية. فالأمم المتحدة منظمة قائمة على المعايير. وإعادة بناء توافق الآراء بين الدول الأعضاء مهمة أساسية للنظام الدولي. وينبغي أن تكون الدبلوماسية أداة لا للحد من مخاطر النزاع وحسب، وإنما أيضا لإدارة التصدعات المتزايدة التي تَسِم النظام الجيوسياسي في الوقت الحاضر وخلق مساحات للتعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة.

إن مشاركة المرأة في الوساطة ضرورية لتحقيق سلام دائم وإيجابي، يتجاوز مجرد إسكات البنادق. والمرأة شريك بالغ الأهمية في الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية، ويمكن أن تساعد مشاركة المرأة في عمليات الوساطة على ضمان مشاركة طائفة أكثر تنوعا من أفراد المجتمع في صنع السلام. والتعجيل بمشاركة المرأة بصورة هادفة في جميع عمليات صنع القرار والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، ودعم حقوق المرأة لن يساعد فحسب في إحداث تحول في موازين القوة، بل سيؤدي أيضا إلى إحراز تقدم هائل في الحفاظ على السلام.

أود أن أسلط الضوء على التجارب الإيجابية للترتيبات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية كجزء حاسم من مسعانا الجماعي لبناء الثقة وصون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أختتم بياني بالتذكير بأننا نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للتوقيع على إعلان برازيليا الرئاسي في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1998 والذي مثل لحظة تاريخية حقا، حيث أنهى نزاعا حدوديا في الأمريكتين بمشاركة نشطة للأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة بوصفها دولا ضامنة. وهذا دليل واضح على قيمة الأطراف الفاعلة الإقليمية في بناء السلام المستدام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد باشليت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد مبيكي.

السيد مبيكي (*تكلم بالإنكليزية*): بما أنني أتكلم بصفتي أفريقيا فإنني أشكركم خالص الشكر، سيدي الرئيس، على إدراج هذه المسألة الهامة المتمثلة في السلام من خلال الحوار في جدول أعمال مجلس الأمن وعلى دعوتي إلى المشاركة في مناقشة المجلس المفتوحة بشأن مختلف عناصر الكفاح العالمي من أجل إحلال السلام في العالم.

كما يدرك المجلس جيدا، فإن الأغلبية الساحقة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قد تم نشرهم في أفريقيا لعقود عديدة، وذلك لسبب واضح هو عدد النزاعات في قارتنا، مقارنة ببقية العالم، والتي كانت أو تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وكما يعلم المجلس أيضا، قرر الاتحاد الأفريقي رسميا قبل بضع سنوات إسكات البنادق بحلول عام 2020. غير أن الواقع الملموس قد أجبره لاحقاً على تمديد موعده المستهدف إلى عام 2030. وأقول ذلك للتأكيد على أنه من الواضح أن أفريقيا، وتحديداً الاتحاد الأفريقي، ستظل بحاجة إلى التعاون المباشر مع مجلس الأمن في التصدي للتحدي المتمثل في ضمان السلام في قارتنا الأفريقية.

قبل ثلاث سنوات فقط، في أيلول/سبتمبر 2020، وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، عرض مارك كوغان، وهو موظف سابق في الأمم المتحدة، بعض الملاحظات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وأفريقيا في مسائل السلام. وقد كتب أنه "منذ البداية، كانت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا فشلا ذريعا". ثم استشهد بعدد من الأمثلة، ومن بينها تدخل الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة 1960-1961؛ والتدخل في رواندا خلال الإبادة الجماعية عام 1994؛ وتدخل ثان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 1999 من أجل وقف الحرب الأهلية التي

أودت بالفعل بحياة أكثر من 3 ملايين شخص؛ والتدخلات في جنوب السودان ومالي. ومن الواضح أنه لا الأمم المتحدة ولا الاتحاد الأفريقي يريدان إدامة أي إخفاقات فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها في أفريقيا. وفي هذا السياق، أود تذكير أعضاء المجلس ببعض عناصر تقرير عام 2015 (انظر S/2015/446) الصادر عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وأحدها ما أسماه الفريق "أولوية السياسة". وفي هذا الصدد، يذكر التقرير ما يلي:

"إن السلام الدائم لا يتحقق أو يستمر من خلال العمل العسكري والمساعدة التقنية، وإنما من خلال الحلول السياسية. وينبغي أن يكون إعطاء الأولوية للسياسة هو السمة المميزة للنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة تجاه تسوية النزاعات، وأثناء الوساطة، ورصد اتفاقات وقف إطلاق النار، والمساعدة على تنفيذ اتفاقات السلام، وإدارة النزاعات العنيفة والجهود الطويلة الأجل الرامية إلى المحافظة على السلام". (S/2015/446، الفقرة 43).

ويشير العنصر الثاني إلى ما يسميه الفريق المستقل "الشراكة العالمية والإقليمية من أجل السلام والأمن"، والذي يقول عنها:

"ويؤيد الفريق تماما قول الأمين العام مؤخرا بأننا 'دخلنا حقبة حفظ السلام القائم على الشراكات' (انظر S/2015/229) [...] ويجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تنطلق بقناعة جديدة لحشد مزاياها النسبية للتصدي للأزمات الناشئة مع مواصلة تقديم الدعم لحل الأزمات الطويلة الأمد. وثمة حاجة إلى خطة جريئة جديدة لبناء إطار قوي عالمي – إقليمي لمواجهة تلك التحديات من خلال الشراكات الاستراتيجية المسؤولة والقائمة على المبادئ". (المرجع نفسه، الفقرة 53)

إنني أذكر هذين العنصرين في تقرير الفريق المستقل لصلتهما المباشرة بما يلزم عمله لتعزيز جهود السلام على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بقارتنا، من نافلة القول إن منظمتنا القارية، الاتحاد الأفريقي، التي لديها هيكل أفريقي قوي للسلام والأمن، تتمتع بميزة نسبية تتمثل في أنها في أفضل وضع لضمان أولوية السياسة في منطقة ولايتها، أي أفريقيا، وهي أولوية يصر عليها تقرير الفريق المستقل من حيث منع نشوب النزاعات وحلها، حتى في الأماكن التي اندلعت فيها بالفعل نزاعات عنيفة. ويترتب على ذلك بوضوح أن هذه الملاحظة تنطبق أيضا على مختلف التدخلات الدولية الهامة لمنع نشوب النزاعات وحلها المذكورة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أعتقد أن هذه الملاحظة بشأن الاتحاد الأفريقي تنطبق بنفس القدر على المنظمات الإقليمية الأخرى. كل هذا يؤكد على وجهة النظر المهمة للفريق المستقل بأن هناك حاجة إلى خطة جديدة جريئة لبناء إطار عالمي وإقليمي قوي لمواجهة مثل هذه التحديات من خلال شراكات استراتيجية مسؤولة ومبدئية.

ومن المصالح الحيوية لمجلس الأمن ضمان أن يكون شركاؤه الإقليميون مثل الاتحاد الأفريقي أقوياء بما يكفي للاضطلاع بمسؤولياتهم كجزء من هيكل السلام العالمي. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم التوصل إلى اتفاق لاستخدام بعض موارد الأمم المتحدة لتمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تعزيز الأهمية العملية للفصل الثامن من الميثاق، كما قالت للتو الرئيسة ميشيل باشيليت. وليس هناك مما قلته يسعى إلى إضعاف مجلس الأمن. بل على العكس، لكي ينجح المجلس في أداء واجبه الرسمي المتمثل في ضمان السلم والأمن الدوليين، فإنه يحتاج إلى شركاء إقليميين أقوياء قادرين على مساعدته في سياق الفصول السادس والسابع والثامن من الميثاق. وآمل أن تساعد هذه الجلسة الهامة على تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مبيكي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة إيشافاريا ألفاريز.

السيدة إيشافاريا ألفاريز (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر البرازيل على هذه الدعوة للتكلم أمام مجلس الأمن، وهو شرف عظيم لي بصفتي ممثلة لجامعة نوتردام.

في أوقات الخطر والتوترات وزيادة إضفاء الطابع الأمني على العلاقات الدولية هذه، هناك حاجة ملحة إلى مناقشة اليوم بشأن السلام

من خلال الحوار. وهناك حاجة ماسة إلى الحوار المستدام عندما تكون هناك خلافات وصعوبات سياسية. فهذه هي أفضل الأوقات لتعميق فهمنا لكيفية ووقت فشل تنفيذ الترتيبات السلمية – والذي هو ليس أمرا غير مألوف – ولتركيز اهتمامنا على كيفية تصميم وتنفيذ ترتيبات سلمية يمكن أن تنجح في الأجل القصير والمتوسط والطويل. في مشروع "مصفوفة اتفاقات السلام" في معهد كروك، بحثنا في أكثر من 34 اتفاقا للسلام الشامل داخل الدول منذ عام 1989. وقد تتبعنا عملية تنفيذها لمدة تصل إلى 10 سنوات بعد توقيع كل اتفاق. صممنا منهجية خاصة لرصد تنفيذ الالتزامات حتى نتمكن من مقارنة الاتفاقات ببعضها البعض والنظر في تنفيذ أحكامها في حد ذاتها.

إن بيانات هذه المصفوفة تقدم نظرة ثاقبة لأنواع الأحكام التي من المرجح أن يتم تنفيذها إلى حد ما؛ وكيف تتم عمليات التنفيذ بمرور الوقت؛ وكيف يؤثر التنفيذ على مختلف نتائج ما بعد الاتفاق. ونحن نستفيد من تلك المعرفة القائمة على البحوث لإشراك أطراف النزاعات والوسطاء والمفاوضين ومنظمات المجتمع المدني في حوارات، مع تقديم المشورة التقنية بشأن المسائل المتعلقة بالعملية والمضمون. وتزودنا النتائج المستخلصة من قاعدة بياناتنا وتحليلاتنا برؤى ذات صلة بأسباب فشل اتفاقات السلام. إن معظم الاتفاقات تفشل عندما لا تكون شاملة فيما يتعلق بالمسائل التي تغطيها، وعندما لا تشارك جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في التفاوض بشأنها وتنفيذها، والأهم من ذلك أنها تفشل عندما يفتقر اتفاق السلام إلى آلية قوية ومستقلة للتحقق والرصد. واسمحوا لي أن أتوسع في عرض كل عامل من تلك العوامل.

أولا، من الأرجح أن تنجح اتفاقات السلام عندما تتجاوز الالتزامات الواردة في الاتفاق الأحكام العسكرية والأمنية، مثل تلك التي تتناول تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. ومن الأرجح أيضا أن تنجح عندما تتضمن مسائل التنمية السياسية والاجتماعية والحقوق الجنسانية والعرقية، فضلا عن الإصلاحات المتصلة بالعدالة التي تفيد المجتمع ككل.

وفي أغلب الأحيان، يطرح ضحايا الحرب وغيرهم من ممثلي منظمات المجتمع المدني تلك الإصلاحات على طاولة المفاوضات.

وهنا يكمن العامل الرئيسي الثاني لنجاح اتفاقات السلام – وهو ضرورة أن تشمل الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة حولى طاولة المفاوضات الأشخاص الأكثر تضررا من الحرب، مثل النساء والشباب والمجتمعات العرقية. فالاستماع إلى الضحايا يساعدنا في فهم التحولات العميقة اللازمة للتغلب على العنف وتوليهم زمام الاتفاق يدعم عملية تنفيذه بشكل أكبر. وعليه، فإن وضع كرامة الإنسان في صميم عملية صنع السلام ليس قرارا أخلاقيا فحسب، بل هو أيضا قرار استراتيجي سليم لصالح أطراف النزاع والوسطاء والمفاوضين.

أما العامل الثالث والأخير الذي يسهم في نجاح اتفاقات السلام وقدرتها على الصمود فهو وجود آليات رصد وتحقق تتسم بالقوة والاستقلالية والموثوقية. وتبين أبحاث المصفوفة أن معدل نجاح تنفيذ اتفاقات السلام المصحوبة بآليات أطراف ثالثة أعلى بنسبة 47 في المائة تقريبا من الاتفاقات الغير مصحوبة تلك الآليات. ويجب إدراج تلك الآليات في تصميم اتفاق السلام، كما ينبغي اختيارها على أساس صلاحيتها وشرعيتها وموثوقيتها. وتؤكد قيمتها بالنسبة لاتفاق السلام أهمية أن تسهم المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث بما تمتلكه من معرفة تقنية ومصداقية في عملية رصد تتسم بالاستقلالية.

وأود أن أتناول الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي وقعته حكومة الرئيس آنذاك خوان مانويل سانتوس مع مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في عام 2016.

لقد منح الطرفان الموقعان تفويضا لمعهد كروك، بعد ما قدمه من دعم فني لهما خلال المفاوضات في هافانا، ليكون جزءا من آلية التحقق الدولية ويرصد تنفيذ الاتفاق بأكمله بشكل آني. وقد أنشأنا مصفوفة مبنية على 578 التزاما ملموسا وقابلا للملاحظة والقياس. ويقوم أكثر من 35 موظفا كولومبيا في العاصمة والمناطق الريفية بجمع المعلومات من مصادر عامة، وهم في حوار مستمر مع طرفي

الاتفاق والوكالات المكلفة بالتنفيذ والمجتمع الدولي والمجتمع المدني. ونقوم بتقييم مستويات تنفيذ الالتزامات بدءا من عدم الشروع في التنفيذ وصولا إلى اكتماله، كما نبرز المعالم والتحديات وفرص التحسين.

وتمتلك آلية التحقق القوية والمستقلة والموثوقة لاتفاق السلام الكولومبي مكونا حاسم الأهمية: وهو بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي تضطلع بدور حيوي في الحفاظ على زخم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ودعمهما ومواردهما فيما يتعلق بعملية بناء السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالعمل الذي يضطلع به مجلس الأمن والممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو. ومما لا شك فيه أن آلية الرصد المختلطة هي أفضل ممارسة يحتمل إلى حد كبير تكرار توظيفها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وفي الآونة الأخيرة، دعا الطرفان الموقعان على الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو في الفلبين معهد كروك إلى تقديم الدعم لهما في رصد تنفيذ الاتفاق والتحقق منه. ويكمن هدفنا، بالتعاون مع هيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، في استمرار استخدام بيانات المصفوفة نقطة ارتكاز لإجراء الحوار وبناء السلام.

وآمل أن تكون الأدلة المستندة إلى البيانات والأمثلة الملموسة التي تشاطرتها اليوم دليلا على أن الحوار المستدام الذي يثمر عن ترتيبات سلمية يمكن أن ينجح عندما تنطوي المسائل المدرجة في اتفاق السلام على مجموعة واسعة من مجالات السياسة العامة وعندما تكون طاولة المفاوضات عامرة وتضم مقاعد لضحايا الحرب وعندما ترافق عملية التنفيذ آليات مستقلة للتحقق والرصد. إن تحقيق السلام ممكن من خلال الحوار ويمكن أن يمتلك مقومات النجاح. والتزام جامعة نوتردام ببناء السلام مهمة ذات طابع دائم. فدعونا لا نتوانى أبدا في جهودنا لبناء السلام في مختلف السياقات وجميعها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة جوزيفينا إيتشافاريا ألفاريز على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

أشكر فخامة الرئيسة السابقة ميشيل باشيليت وفخامة الرئيس السابق ثابو مبيكي والأمين العام المساعد خالد الخياري والسيدة جوزيفينا إتشيفاريا ألفاريز على إطلاعنا على آرائهم وخبراتهم في مجال الوساطة والتسوية السلمية للمنازعات. وأرحب أيضا بمشاركة معالي السيد إيغلي حسني، وزير الشؤون الأوروبية والخارجية في جمهورية ألبانيا، ومعالي السيدة نورة الكعبي، وزيرة الدولة في وزارة خارجية الإمارات العربية المتحدة، في المناقشة.

أود بداية أن أنقل إليكم عميق أسف سعادة السفير ماورو فييرا، وزير خارجية البرازيل، لعدم تمكنه من الحضور اليوم. فقد طُلب إليه أن يمثل البرازيل في مؤتمر قمة القاهرة غدا، وكان محقا في اعتقاده أن إلحاح الحالة وخطورتها يستلزمان وجوده هناك.

لقد تزامنت ولاية البرازيل الحالية في مجلس الأمن مع اضطرابات كبيرة في السياسة الدولية، في ظل التحديات العديدة التي تواجه صون السلم والأمن الدوليين. فقد بدأت رئاستنا الثانية بتجدد العنف فيما قد يكون أقدم وأطول حالة نزاع منذ إنشاء الأمم المتحدة. ولم يتخذ المجلس إجراءات فعالة فيما يتعلق ببعض حالات النزاع الجديدة الناشئة، تماما كما هو الحال في النزاع الذي طال أمده بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذي يحصد من جديد العديد من الأرواح البريئة، وعليه فإنه يواصل فقدان مصداقيته وشرعيته. بيد أن نظام الأمن الجماعي المبني على ميثاق الأمم المتحدة يظل خيارنا الأفضل. فدعونا نعمل على تحسينه.

وهناك عدة طرق لتحقيق ذلك، لكن هناك طريقة لم تحظ بالاهتمام الذي ينبغي أن تحظى به. فالمجلس يجب أن يكرس مزيدا من الطاقة لتنشيط دوره بوصفه مناصرا لمنع نشوب النزاعات والحلول السلمية. وينبغي لنا أن نتكلم أكثر عن السلام وعن كيفية تحقيقه. ونحن مدينون بذلك لربع البشرية الذي يكافح من أجل البقاء في ظل ظروف النزاع.

وهناك أمران يمكن للمجلس أن يفعلهما لتحسين فعاليته اليوم: ينبغي أن ينظر إلى الداخل وينبغي له أيضا أن ينظر إلى الخارج. والنظر إلى الداخل يعني إعادة النظر في ولايته الأصلية وإعادة اكتشاف بعض الأدوات المتاحة له للوفاء بتلك الولاية. أما النظر إلى

الخارج فيعني الرجوع إلى المبادرات التي نجحت في آليات أخرى على مستويات أخرى من الحوكمة.

وقد أتاح الفصل السادس من الميثاق للمجلس مجالا واسعا ليكون خلاقا في استخدامه للوسائل السلمية. فإلى جانب القائمة الطويلة من الأدوات الموضحة في المادة 33 من الميثاق، تخول المادة 36 المجلس أن يوصي بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية، بدون قيود على ماهية تلك الإجراءات والطرق. ومما يؤسف له أن الإبداع في تقديم الحلول السياسية قد تضاءل في السنوات العديدة الماضية، حيث ازداد تركيز المجلس على التدابير القسرية. وقد أشارت أكثر من نصف القرارات التي اتخذت في العام الماضي صراحة إلى الفصل السابع من الميثاق، وثمة قرارات أخرى تتضمن إجراءات كان من الأفضل اتخاذها في إطار الفصل السابع.

وقد كان لهذا الاعتماد المفرط على الفصل السابع أثر سلبي. فقد زاد من صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء وحد من قدرة المجلس على التكيف مع أزمات محددة وأصبح إشراك الأطراف على الأرض أكثر صعوبة، مما أسفر في كثير من الأحيان عن حلول أقل استدامة. ومع ذلك، استمر استخدام الحلول السلمية على نحو خلاق وفعال في أماكن أخرى. ولذلك يجب على المجلس أن يلتفت إلى الأطراف الخارجية ليدرس المجالات التي أثبتت فيها الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة وغيرها من أدوات التسوية السلمية نجاحها، وما هي الدروس التي يمكن الاستفادة منها في أنشطة المجلس نفسه. ويمكننا أن نجد وفرة من الأمثلة على الحل السلمي للنزاعات في جميع مناطق العالم.

وفي بعض الأحيان كانت الحلول تأتي من خلال المؤسسات، وفي أحيان أخرى من خلال العمل المباشر على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف. وقد توصلنا في منطقتنا، أمريكا اللاتينية، إلى تسويات ثنائية مباشرة ناجحة بشأن نزاعات إقليمية وتسويات دبلوماسية ثلاثية بشأن استخدام الأنهار، على سبيل المثال. وأحد الأمثلة الرائعة على ذلك النوع من الإنجازات إعلان برازيليا الذي وُقع بين بيرو وإكوادور قبل 25 عاما والذي وضع حدا لنزاع إقليمي طال أمده. هذا علاوة على أننا أطلقنا مبادرات ثنائية ناجحة لبناء الثقة من خلال إنشاء المؤسسات، من قبيل الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، فضلا عن مبادرات بناء الثقة الإقليمية الواسعة النطاق، مثل مجموعة ريو ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال لا الحصر.

وهذا نتاج العزم على تنحية التنافس والنزاعات جانبا والتطلع إلى المستقبل، مع التصدي لتحدياتنا المشتركة الحقيقية، مثل الفقر وعدم المساواة والتفاوتات الاجتماعية والإقليمية والاختناقات الاقتصادية والتنمية المستدامة والعديد من التحديات الأخرى التي تواجه مجتمعاتنا وتتحدى سيادتنا.

وعلى الرغم من السياقات العديدة المختلفة، تشترك التجارب الإقليمية في أمر واحد: تعزيز الثقة، وحسن استخدام الدبلوماسية، والإرادة السياسية الحقيقية، وبناء الثقة. إن الثقة وبناء الثقة قاسم مشترك لأي عملية ناجحة للتسوية السلمية أو حل النزاع بالوسائل السلمية. وعندما يتاح طرف ثالث موثوق به، يمكن أن يعمل كوسيط، تعويضا عن غياب الثقة بين الأطراف المتنازعة. وعندما تعتبر المؤسسات الإقليمية أكثر موثوقية، يمكنها أن تتدخل وتؤدي دورا مماثلا. وعندما يتم اختيار مؤسسة دولية موثوق بها، مثل محكمة العدل الدولية، بالتراضي للمساعدة، يمكنها أن تبت بفعالية في نزاع ما.

ويمكن لمجلس الأمن أن يستخدم أدواته التي أعيد تنشيطها بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بطرق متنوعة، وأن يدعم تلك العمليات الإقليمية ودون الإقليمية بقوة أكبر. وإنشاء البعثات السياسية الخاصة مثال للعمل بموجب الفصل السادس الذي يمكن مواصلة استكشافه وتحسينه. ولكي تصبح أكثر فعالية في هدفها المتمثل في إدامة السلام، فإنها تحتاج إلى تمويل مناسب منفصل عن الميزانية العادية، في إطار آلية تعكس المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين، كما هو الحال بالنسبة لعمليات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس. كما أنها تتطلب ولايات واقعية وقابلة للتحقيق ومصممة بعناية لحالات محددة. ولا يمكن اعتبارها نسخة أقل تكلفة من عمليات

حفظ السلام. وأخيرا، يمكن تعزيزها من خلال تنسيق أوثق بين المجلس ولجنة بناء السلام، الأمر الذي سيسهم بدوره في تحقيق نتائج أكثر دواما. ولا يزال هناك مجال لمزيد من الإبداع. وقد أفرط مجلس الأمن في إنشاء هيئات فرعية لرصد نظم الجزاءات؛ ومع ذلك، لا تكاد توجد أي هيئة فرعية مكرسة لمرافقة العمليات السياسية ودعمها بموجب الفصل السادس. ويمكن أن تُنشأ هذه الهيئات اليوم، في إطار السلطات الحالية للمجلس.

وينبغي للمجلس أن ينظر إلى التجارب الإقليمية في التسوية السلمية للنزاعات بدرجة صحية من التواضع. ويجب أن نسعى إلى الاستفادة بنشاط من التجارب الناجحة في أماكن أخرى. ويمكننا أن نستلهم في مناطق مختلفة من العالم المبادرات التي تكمل جهود الأمم المتحدة. ومقدمو الإحاطات اليوم قدموا العديد من الأمثلة.

ونحن بحاجة إلى توسيع مجلس الأمن لكي يصبح أكثر تمثيلا لعضوية الأمم المتحدة. يمكن أن يساعد المزيد من الأصوات حول الطاولة في التغلب على منطق التنافس الذي يصيب بالشلل بشكل دوري الكثير من القرارات هنا – ليس فقط في العامين تقريبا اللذين كانت البرازيل خلالهما تتابع من الداخل مرة أخرى، ولكن لعقود عدة، كما هو الحال حين يتعلق الأمر بالنزاع بين إسرائيل وفلسطين. وفي الماضي، حتى في خضم التنافس الشرس وانعدام الثقة المتجذر في عدة ظروف محددة، كان بإمكان القادة السياسيين والحكومات أن يجدوا مجالا للتعاون وبناء الثقة من خلال النظر إلى الداخل وإلى الخارج. لقد توصلوا إلى أنواع مختلفة من الأدوات لمنع نشوب النزاعات أو حلها. ونحن الآن بحاجة ماسة إلى أن يتحلى القادة والحكومات بالشجاعة وبُعد النظر. وبينما نواصل السعي إلى المجلس الذي نريد، يجب ألا تغيب عن بالنا أفضل السبل للعمل مع المجلس كما هو الآن. هذا هو السبب وراء اقتراح هذه المناقشة. وآمل أن يقدم لنا بعض الأفكار المحفزة للتفكير. وأشكر الأعضاء على مشاركتهم وعلى القائمة الطويلة من المتكلمين الراغبين في تشاطر آرائهم.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لوزير خارجية ألبانيا.

السيد حساني (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة البرازيلية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما أشكر الرئيسين باشيليت ومبيكي ومقدمي الإحاطات الآخرين على إسهاماتهم القيمة في مداولات اليوم.

ما كان لتوقيت هذه المناقشة أن يكون أكثر ملاءمة. وفي مشهد عالمي دائم التطور، يظل فيه التزامنا الجماعي بالسلام ثابتا، نجد أنفسنا أمام طائفة من التحديات الخطيرة ذات الأبعاد التاريخية. يشكل النزاع الدائر في أوكرانيا وعواقبه الكارثية نقطة فارقة تاريخية للأمن الأوروبي. ولا يزال له أثر ضار خارج القارة ويظل تذكرة صارخة بالضرورة الملحة للعودة إلى الحوار والتعاون لمعالجة المظالم وحل النزاعات. إن معاناة الأوكرانيين التي لا تطاق والانتهاك الصارخ للقانون الدولي يؤكدان حتمية إنهاء تلك الحرب الظالمة وتحقيق سلام عادل ودائم.

وبالمثل، فإن التصعيد الخطير الأخير للحالة في الشرق الأوسط في أعقاب الهجوم الإرهابي الخسيس الذي شنته حماس قد تحول إلى مصدر لمعاناة إنسانية هائلة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وتهديد للشرق الأوسط بأسره. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، والصراعات والتنافس على السلطة والإرهاب وعودة الاستبداد، والاستيلاء غير الدستوري على السلطة بالقوة، والاستقطاب القوي في المجال العام، كلها تؤثر على مختلف المجتمعات، ولا سيما الأقليات والنساء والأطفال، الذين كثيرا ما يتأثرون بشكل غير متناسب بتلك الانحرافات عن رؤيتنا المشتركة لعالم يسوده السلام والاستقرار.

وفي مواجهة التحديات المعقدة والمترابطة، يشكل النظام الدولي القائم على القواعد أساسا لمعالجة تلك المسائل بالوسائل السلمية والتعاونية. هو ليس دواء لكل داء. وقد يتطلب الأمر التكيف لمواجهة

التهديدات الناشئة والمشاركة الجادة دائما بحسن نية. ولكنه يظل أداة أساسية لتعزيز السلام والاستقرار في النظام الدولي. وتدعو خطة الأمين العام الجديدة للسلام إلى إقامة شراكات قوية بين الأمم المتحدة والأطر الإقليمية كجزء من تعددية الأطراف الشبكية. والتحديات الجيوسياسية الحالية تجعل من الضروري التفكير في كيفية عمل هذه الشراكات.

ما هو أكفأ أشكال التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين؟ ويصبح ذلك أمرا بالغ الأهمية، خاصة بالنسبة للدول الصغيرة، التي يتعين عليها أحيانا أن تكافح من أجل أن يسمع صوتها. وتوفر المنظمات الإقليمية للدول الصغيرة مجموعة من الأدوات والمنابر لتعزيز ظهورها وتأثيرها على الساحة الدولية. ومن خلال العمل الجماعي، والدعوة إلى المصالح المشتركة، والاستفادة من الموارد والخبرات التي توفرها منظماتها الإقليمية، يمكن للدول الصغيرة أن يكون لها تأثير أكبر على الشؤون العالمية وأن تكتسب صوتا أقوى في عمليات صنع القرار الدولية.

وألبانيا، بوصفها بلدا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تؤكد باقتناع الدور الذي لا يمكن إنكاره الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما يتفق تماما مع عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، مثل السلام والأمن، وتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية في العالم، وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها الكامل، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

وقبل بضعة أيام تحديدا، استضفنا مؤتمر القمة العاشر لعملية برلين لغرب البلقان في تيرانا، وهو أول مؤتمر يعقد خارج الاتحاد الأوروبي وفي منطقة غرب البلقان. وأطلقت تلك المبادرة عملية مصالحة دقيقة لا رجعة فيها، وتسوية سلمية للمسائل الثنائية بين البلدان، وتفاهم أفضل بين المجتمعات في المنطقة، وتحسين التعاون الاقتصادي الإقليمي، وإرساء أساس للنمو المستدام لفرادى البلدان والمنطقة بأسرها. وأثبتت أنها صيغة مربحة للجميع، لأن البنية الأمنية الأوروبية تحتاج إلى أوروبا أقوى وأكثر تماسكا. وتشكل عملية توسيع الاتحاد الأوروبي المعجلة وعملية برلين آليتين مكملتين لضم جميع بلدان غرب البلقان الستة إلى الاتحاد الأوروبي. وقد ثبت أنه استثمار فعال في تعزيز الروابط بين تلك الدول والجماعة الأوروبية الأوسع، وتعزيز التعاون والسلام والازدهار في المنطقة.

إن لعبة القوة بين القوى والمصالح المتنافسة يمكن أن تؤدي إما إلى تفاقم الصراعات أو تيسير حلها. إنها دائما مسألة اختيار. والحوار والتعاون المتعدد الأطراف ضروريان لمنع التلاعب بالنزاعات لتحقيق مكاسب جيوسياسية. والحوار ضروري في التعامل مع أي صراع وحله، سواء كان قديما أو ناشئا.

والواقع أن الحوار ليس مجرد طريقة أفضل. وبالنسبة لنا، فإن هذه هي الطريقة الوحيدة للتعامل مع القضايا، مهما بدت صعبة؛ وهذه هي الطريقة الوحيدة للتعامل مع القضايا التي لا بد أنها صعبة. مهما كانت معقدة. الحوار هو ما اخترناه في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. إنه ليس دائما طريقا سهلا. يمكن أن يكون الأمر صعبا ومحبطا، لكن لا يمكن إنكار أن هذه صيغة رابحة للجميع.

وفي عالم اليوم المذعور، نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى إلزام أنفسنا بالحوار القائم على القيم العالمية الأساسية والاعتراف بأننا نشكل مجتمعا يتشاطر مصيرا مشتركا، على الرغم من اختلاف منظوراتنا ومصالحنا الوطنية. وواجبنا هو أن نجعلها تتلاقى، وعندما لا تلتقي، أن نواصل السعي – بلا كلل – إلى السبل والوسائل الكفيلة بحل المسائل بالوسائل السلمية باستخدام الآليات التي أنشأناها لذلك الغرض.

وتحقيقا لتلك الغاية، تؤمن ألبانيا إيمانا راسخا بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بوصفها جهات نقل الصوت الموحد لأي مجموعة معينة من الدول، يمكن أن تؤدي دورا محوريا في ضمان ألا تعوق سياسات القوة السعي إلى السلام. واسمحوا لي أن أشدد على أنه بتسخير إمكانات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتوحد في تصميمنا على التمسك بقيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي، التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، يمكننا أن نتخطى التحديات العالمية الراهنة وأن نعمل من أجل عالم تمنع فيه الصراعات ويتحقق فيه السلام، وتكفل مستقبلا أكثر إشراقا واستقرارا للجميع.

السيدة الكعبي (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات اليوم – الأمين العام المساعد خياري، والرئيسة باشيليت، والرئيس مبيكي، والسيدة إيتشافاريا ألفاريز – على بياناتهم القيمة.

إن صنع السلام ليس من اختصاص القلة وحدها، بل هو مسؤولية مشتركة للكثيرين. وكثيرا ما تكلم مجلس الأمن بصوت موحد بشأن منع نشوب الصراعات، وجلسة اليوم تتيح لنا الفرصة للتفكير في أفضل طريقة لتسخير تلك المسؤولية المشتركة. وفي نهاية المطاف، سيكون تأثير عملنا الوقائي في نتائجه، وليس في بياناتنا.

وفي هذا الصدد، تود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولا، إن تنوع أعضاء الأمم المتحدة يوفر لنا مداخل لحل النزاعات عندما تفشل أخرى. إن السعي إلى تحقيق السلام أهم من أن لا يحشد له جميع أصحاب المصلحة ذوي نفس التوجه نحو تحقيق نفس الهدف. وسواء شارك المجلس أو الدول الأعضاء أو المنظمات الإقليمية، ينبغي ألا ينصب التركيز على من يقود أو من يتبع، بل على من الأقدر على بناء الثقة.

إن الطريق إلى السلام رحلة صعبة. لا ينبغي النظر إلى جهود مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على أنها تتعارض مع بعضها البعض عندما يكون هدفها النهائي هو نفس الهدف. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يعزز عمل المنظمات الإقليمية والدولية بعضه البعض. فتأييد المجلس للمبادرات والنتائج المنبثقة عن جهود الوساطة على الصعيدين الإقليمي والثنائي يمكن أن يقطع شوطا طويلا نحو السلام، على سبيل المثال. ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن يتكلم المجلس بصوت موحد بشأن الأزمة الكارثية التي تتكشف فصولها في غزة. والجهود الإقليمية حاسمة لتوفير المساعدة الإنسانية الفورية، فضلا عن منع انتشار الصراع. كما أن أصواتهم حاسمة في إحياء الأفق السياسي الذي تحتاج إليه إسرائيل وفلسطين بشدة.

ثانيا، يجب أن تكون الثقة في مكانها كأساس للبناء عليه. ويمكن لتدابير بناء الثقة أن تبني روابط حاسمة أثناء النزاع عندما لا تلوح في الأفق نهاية له. في بعض الأحيان هذا يعني البدء على نطاق محدود.

يمكن لجهود منع الاشتباك أو الخطوط الساخنة القائمة بين الجيوش أن تمنع الحسابات الخاطئة أو التصعيد وتبدأ في بناء الثقة. كما يمكن للاتفاقات الإنسانية، مثل تبادل المحتجزين، أن تفتح قنوات اتصال كانت ستغلق لولا ذلك. وهذا لا يعني تسييس المسائل الإنسانية، بل ضمان إحراز تقدم بشأن الأولويات الإنسانية، مثل حماية المدنيين أو توفير الوصول إلى المساعدات الإنسانية بأمان. وقد تسهم هذه التدابير، القائمة على المبادئ الإنسانية، يوما ما في إجراء مناقشة سياسية أوسع نطاقا. وحيثما تتعثر المؤسسات المتعددة الأطراف أو تفشل في ذلك المسعى، يمكن بناء الثقة من الألف إلى الياء من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويشكل تسخير المعرفة الدقيقة المحيطة بالديناميات المحلية وخيوط النسيج الاجتماعي والسياق التاريخي موارد قيمة تمتلكها الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية عندما يتعلق الأمر بجهود السلام. ويمكن الاستفادة منها لتحقيق تأثير أكبر.

وتبرز خطة الأمين العام الجديدة للسلام الطريقة التي يمكن بها لمبادرات السلام المحلية أن تعزز هذا النهج المنطلق من القاعدة. وشجع القرار 2686 (2023)، بشأن التسامح والسلام والأمن، الأمم المتحدة على إشراك المجتمعات المحلية والنساء والشباب والمجتمع المدني والزعماء الدينيين في الوساطة في اتفاقات السلام. ونرحب على وجه الخصوص بالإنشاء المتزايد لشبكات الوسيطات الإقليميات ودعم هذه الشبكات، فضلا عن الالتزام المتزايد بضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جهود السلام المستدامة.

ثالثا، التنسيق أمر بالغ الأهمية. وتتمثل فائدة النهج المتعدد المستويات والمتعدد الجوانب في تعزيز الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والوساطة. لكن تعدد الوسطاء المحتملين يمكن أن يؤدي إلى رسائل مختلطة ويخاطر بتقويض التقدم. ويمكن أن يساعد تعزيز

آليات التنسيق على تجنب المفاضلة بين المحافل والكثير من الارتباك، لا سيما في السيناريوهات التي يكون فيها الاستعجال أمرا أساسيا، بحيث يكون المجلس والمؤسسات الإقليمية عندما تنشأ أزمات على استعداد وقدرة على الاستفادة من مواطن قوة كل منها لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة. وعلى سبيل المثال، فإن دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعمل اللجنة الرباعية بشأن المسائل المتصلة بالأمن، مثالان جيدان على إمكانية اتباع نهج منسق لتحقيق نتائج على أرض الواقع.

إن الأزمة المستعرة في الشرق الأوسط اليوم هي نتيجة للاعتقاد بأن الصراع يمكن إدارته إلى ما لا نهاية، بدون معالجة أسبابه الجذرية. وهذا ليس حلا، وهو يبرز الحاجة إلى تعبئة جميع الأدوات المتاحة للأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية بغية إعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات.

الأدوات واضحة. وكذلك أفضل الممارسات عندما يتعلق الأمر بالدبلوماسية الوقائية. وما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية لنشرها، حتى عندما تكون مخاطر الفشل عالية.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا أيضا أشكر الأمين العام المساعد خياري، والسيدة باشيليت، والسيد مبيكي، والسيدة إيتشافاريا ألفاريز على إثراء مناقشة اليوم بأفكارهم ورؤاهم. أبدأ بشكر البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام.

إنه عالم متزايد الترابط والتشابك وسريع التغير، ونجد أنفسنا الآن عند منعطف حرج. إن انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تزيد من انعدام الثقة بين الدول. وهذه الأعمال تعرض للخطر، وربما بشكل لا يمكن إصلاحه، النظام المتعدد الأطراف الذي نعتمد عليه جميعا.

وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أيضا التصدي للتهديدات الوجودية الجديدة والمتطورة، مثل تغير المناخ والإرهاب والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة والجريمة السيبرانية. إن التراجع عن حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، واضح في جميع أنحاء العالم. إن أهمية حقوق الإنسان واتباع نهج شامل للمجتمع المدني أمر أساسي، لا سيما في ضوء تقلص حيز المشاركة المدنية. وإذا تركت كل تلك الحالات بدون معالجة، فستكون لها آثار سلبية بعيدة المدى.

وحقيقة أن الصراعات من الأرجح أن تمتد إلى المنطقة وخارجها تزيد من خطورة الحالة وإلحاحها. وتؤكد كذلك أهمية تعددية الأطراف والأمم المتحدة في العالم المعاصر والحاجة إلى زيادة الاستثمار في المنع.

وعلى مر السنين، وضعنا مجموعة واسعة من الآليات التي يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في حل المنازعات. والآن، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نعظم الموارد والأدوات المتاحة لنا.

ويجب أن نستكشف سبلا ابتكارية وخلاقة لاستخدامها بكامل إمكاناتها وعلى نحو أكثر فعالية. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جزء لا يتجزأ من النظام المتعدد الأطراف. ومعرفتها المتعمقة بمناطقها ميزة لا تقدر بثمن ولا غنى عنها يمكن أن تساعدها كثيرا في تيسير التقدم نحو تحقيق السلام. وقد اضطلع الاتحاد الأوروبي منذ إنشائه بدور أساسي في ضمان السلام والاستقرار في أوروبا. فالاتحاد الأوروبي، الذي ولد من رماد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، مثال حي على الكيفية التي تعمل بها تعددية الأطراف والتكامل الإقليمي على تحقيق السلام والاستقرار والرخاء والنمو. وقد كان الطريق طويلا وتدريجيا. ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية والجهود المتواصلة الرامية إلى بناء الثقة وتيسير التجارة وتعزيز التضامن بين الدول أفضت إلى نتائج ملموسة ودائمة. وعلاوة على ذلك، فإن النهج الشامل القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إزاء إدارة الأزمات والوساطة وعمليات السلام، بما في ذلك تقديم الدعم في مختلف المناطق، قد ساعد عدة بلدان على اجتياز الطريق الصعب من النزاع إلى السلام.

كما أن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي رائعة وجديرة بالثناء. وتسهم بشكل فعال في تحقيق السلام والأمن المستدامين في أفريقيا. وقد أدت فكرة عدم قابلية السلام والأمن للتجزئة إلى إنشاء عمليات

لدعم السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي مثل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. ويعمل الاتحاد الأفريقي أيضا على مسائل رئيسية مثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، والأطفال والنزاع المسلح. كما أن الشراكات بين المنظمات الدولية والإقليمية تستحق الاستثمار فيها. والتعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن السلام والأمن مثال على ذلك. ومن الأمور الأساسية أيضا ضمان أن تكون الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي، بما فيها الإجراءات التي وافق عليها مجلس الأمن، مدعومة بإجراءات على الصعيد الإقليمي.

وإذ نعكس التزام مالطة بالدبلوماسية وتعددية الأطراف، فإننا لا نزال نؤمن بالحل السلمي للمنازعات. إن الحرب في أوكرانيا والنزاعات في أفريقيا والشرق الأوسط وعدم الاستقرار في أجزاء أخرى من العالم تسلط الضوء على التحديات التي لا نزال نواجهها. ويجب على الأمم المتحدة – وعلى وجه التحديد مجلس الأمن – استخدام جميع الوسائل والتدابير المنصوص عليها في الميثاق لإعطاء الأولوية للتسوية السلمية للمنازعات والنهوض بجهود منع نشوب النزاعات وحلها. ونكرر التأكيد على مدى أهمية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على العمل كوسيط وتنفيذ وساطة فعالة تقودها الأمم المتحدة. وتركز الخطة الجديدة للسلام تركيزا قويا على المنع وعلى زيادة تعزيز قدرات الوساطة. ولا يزال استخدام المساعي الحميدة للأمين العام أمرا حاسما لتعزيز الحل السلمي للمنازعات. ولزيادة تفعيل تلك الجهود على مختلف المستويات، ترحب مالطة بزيادة تبادل الآراء بين المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمم المتحدة ونظرائهم على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. كما نولي أهمية كبيرة للتحكيم والتسوية القضائية. ولا غنى عن المحاكم الدولية والإقليمية في صون السلم والأمن. ويمكن للمجلس أن يستفيد على نحو أفضل من تلك الأداة بتعزيز الولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية وكفالة الامتثال لقراراتها، على سبيل المثال.

وفي الختام، أود أن أشدد على إيماننا بأن التعاون من خلال تعددية الأطراف الفعالة يظل أفضل سبيل للنهوض بجهودنا الجماعية. وتظل مالطة ملتزمة التزاما قويا بوجود نظام فعال متعدد الأطراف يعمل على التصدي للتحديات المعاصرة والحيلولة دون ظهور تحديات في المستقبل.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى، مما يتيح لنا فرصة للنظر في الإسهام الذي تقدمه الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية. وأشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته، والرئيسين السابقين باشليت ومبيكي على إسهاماتهما المفيدة في هذه المناقشة. وقد استمعت باهتمام إلى عرض السيدة إيتشافاريا ألفاريز.

لقد نشأت الأمم المتحدة وترسخت حول رفض أسوأ الفظائع والهمجية وطموحات الهيمنة التي ألحقت بالبشرية معاناة لا توصف خلال الحرب العالمية الثانية. ومن أجل تجنيب الأجيال المقبلة ويلات الحرب، تتحمل شعوب العالم مسؤولية إرساء أسس التعايش المتناغم، مدعومة بمجموعة من القيم التي تتمحور حول السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

وحتى اليوم، لا يزال السلام والأمن مهددين بالجوائح، والآثار المتكررة للاحترار العالمي، وتصاعد الإرهاب، ولا سيما في منطقة الساحل، والتوترات في الشرق الأوسط، فضلا عن عدد من الأزمات داخل الدول وفيما بينها التي تقوض العلاقات الدولية وتصل إلى أبعاد مثيرة للقلق بشكل متزايد. إننا نشهد مخاطر التحول إلى عدم الاستقرار على الصعيد العالمي مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب فوضوية. وتشكل الأزمة في الشرق الأوسط بين إسرائيل وحماس تحديا فيما يتعلق بحجم المخاطر الناشئة ومدى المسؤوليات التي يتعين الاضطلاع بها. ذلك هو مجال اهتمام هذه المناقشة الهامة ونطاقها، التي تتيح لنا فرصة لإعادة النظر في قيمنا والتزاماتنا، واستعادة الثقة، وتنشيط الدبلوماسية، وبث حياة جديدة في منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية.

وبخلاف صون السلام واستعمال القوة، يوفر ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من الأدوات، مكرسة على وجه الخصوص في الفصلين السادس

والثامن. وينبغي أن نستكشف استخدامها بمزيد من التعمق، لا سيما بالنظر إلى تصاعد التوترات في المناطق التي أضعفتها بالفعل الأزمات المتكررة، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط، فضلا عن الاضطرابات الواضحة في مناطق أوروبا التي يبدو أنها نجت حتى الآن.

والحوار وسيلة ممتازة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية. ومع ذلك، وكما هو مبين في خطة الأمين العام الجديدة للسلام، فإن انعدام الثقة والتخوين اللذين اكتسبا موطئ قدم طوال الصدامات وانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مقترنين بالمنطق التوسعي، أسهما إسهاما واضحا في ضمور التزام الدول بالتعاون من أجل إيجاد حلول سلمية للأزمات الدولية وفي الحد من إمكانات الحلول المتعددة الأطراف. إننا جميعا نعلم أن الثقة هي أساس بناء نظام أمن جماعي مستدام. وفي هذا الصدد، أصبحت إعادة بناء أواصر الثقة أمرا حتميا لتمكين الدبلوماسية من تعزيز وتوحيد الجهود الرامية إلى منع وصد التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن في عالمنا على نحو فعال.

ولا تزال غابون تولي أهمية كبيرة لدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في السعي إلى تحقيق السلام، ولهذا السبب أنشأنا آليات في منطقتنا دون الإقليمية لمنع نشوب الأزمات والنزاعات وإدارتها. وتشمل هذه الآليات نظام الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، الذي يوجد مقره في بلدي، ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. وإن عمل المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، التي تشمل ولايتها مهمة المنع، عمل حاسم. والأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي يوجد مقره في ليبرفيل، والتي تهدف إلى الحد من التوترات بين الدول فضلا عن إدامة السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، أنشطة تكتسب قيمة خاصة. وبالمثل، فإن مركزية عمليتي لواندا ونيروبي في حل الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تبين أن الأطر دون الإقليمية لا تزال قنوات ذات مصداقية للعمل الدولي.

ومن المهم أيضا التشديد على الدور القيادي لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، الذي يعمل كمنبر لتبادل الآراء ويقترح حلولا منسقة للتهديدات الإقليمية مثل مكافحة الإرهاب والتطرف، وإدارة المياه العابرة للحدود وتغير المناخ، وتعزيز الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وهكذا يبدو أن الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية تضع معيارا لشراكات بناء السلام، لا سيما وأنها تتضمن خصائص كل حالة وتراعي الاحتياجات الحقيقية لأصحاب المصلحة، ولا سيما النساء والشباب والمجتمعات المحلية الأضعف، التي تشكل مشاركتها في عملية السلام عنصرا حاسما. وتوفر الآليات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا منبرا مثاليا لمفاوضات السلام والوساطة.

ويتزايد تقدير دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات، نظرا للعلاقة المتنامية بين الأمم المتحدة وعدة منظمات. وأبرز هذه العوامل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي تعرف إنجازاته الواضحة جدا في عدة مجالات جيدا وتشمل مكافحة الإرهاب، ونشر وحدات أفريقية في الصومال، على سبيل المثال، بدعم من الأمم المتحدة؛ بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى، التي لديها مكتب إقليمي للأمم المتحدة؛ والآلية الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي أنشئت لحل الأزمة في السودان.

والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أداة أساسية لضمان فعالية الخطة المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا، لأنه يقوم على التكامل الحاسم الأهمية وتبعية الشراكة بين المنظمتين. ولذلك، أود أن أشدد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى توفير دعم مالي كاف ويمكن التنبؤ به، على أساس الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

وأفريقيا، المستعدة لتحمل نصيبها من المسؤولية عن حماية وضمان السلام والرخاء في القارة، تنتظر بفارغ الصبر دعم المجلس في شكل موارد كافية لتحقيق تلك الغاية، لأن المجلس هو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الأهمية التي يوليها بلدي للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية، وضرورة تعزيز تلك الأدوات المهمة لخدمة السلم والأمن الدوليين.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المهمة. وأشكر الأمين العام المساعد الخياري، ورئيسة شيلي السابقة ميشيل باشيليت، والرئيس السابق لجنوب أفريقيا ثابو مبيكي على إحاطاتهم المتبصرة. وأود أيضا أن أشكر السيدة جوزيفينا إيتشفاريا على بحثها الهام بشأن تنفيذ اتفاقات السلام والتحقق منه.

ونقدر عمل البرازيل لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك من خلال منظمة الدول الأمريكية. وتلك الشراكات، التي كثيرا ما تتجلى من خلال عمليات السلام الإقليمية، ضرورية للتصدي للتحديات العالمية والإقليمية الجديدة والناشئة جراء تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي والطاقة، والنزاع، والعنف، والإرهاب.

وفي نصف الكرة الغربي، نرحب بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والشركاء الآخرين دعما لمنع نشوب النزاعات والوساطة، ونرحب بمزيد من التعاون من خلال جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. على الصعيد العالمي، وإذ نلاحظ أن المجلس اجتمع مؤخرا في 12 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9435) لمناقشة جهود التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، نرحب بتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ولمجلس الأمن ولاية واسعة فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات، على النحو المبين في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل تلك دعوة الأطراف إلى استخدام الوسائل المذكورة في المادة 33، وهي المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، واللجوء إلى وكالات أو الترتيبات الإقليمية، والتوصية باتخاذ إجراءات وأساليب التعديل، على النحو المبين في المادة 36. وتتيح عملية مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بما في ذلك الخطة الجديدة للسلام، فرصة هامة لتقييم أدوات الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الأدوات المبينة في الفصل السادس. وفي ذلك الصدد، لا يزال تعزيز وحدة الأمم المتحدة لدعم الوساطة للسماح بمزيد من العمل الوطني والمحلي يشكل أولوية.

وبينما نستعد لمؤتمر قمة العام المقبل، ستواصل الولايات المتحدة دعم الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عقد الاجتماعات على الصعد الإقليمية والقطرية ودون الوطنية في الأزمات الناشئة والجارية، والجمع بين المجتمع المدني والمانحين الرئيسيين والحكومات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لوضع أهداف مشتركة محددة بوضوح وتنسيق الجهود عبر مجموعة من الجهات الفاعلة. ونرحب بتركيز الخطة الجديدة على المنع وبدور موسع للجنة بناء السلام. ونود أن نشدد على الحاجة إلى الإدماج الكامل لتعزيز احترام حقوق الإنسان والنهوض بسيادة القانون على الصعيد الوطني والقانون الدولي في سياق اللجنة. ولا يمكن للتنمية والسلام النهوض بدون النظر الكامل في هذه المسائل.

ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يستجيب لطلبات المنظمات الإقليمية للحصول على الدعم للمساعدة في التصدي للنزاعات التي تعمل على حلها. فرابطة أمم جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، بينما تضطلع بدور مهم في معالجة الحالة في بورما، دعت الأمم المتحدة إلى دعم جهودها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجلس أن يتطلع إلى استخدام جميع الأدوات المتاحة له لدعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جهودها لتيسير السلام في بورما. وتوصي الخطة الجديدة للسلام أيضا – وهي توصية تؤيدها الولايات المتحدة – بتعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا دعمنا للعمليات الانتقالية في مالي وبوركينا فاسو وغينيا، ونواصل الدعوة إلى العودة إلى الحكم الديمقراطي الذي يقوده المدنيون. ولا تزال قيادة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا حاسمة في مساءلة الحكومات الانتقالية عن جداولها الزمنية المعلنة وفي تعزيز الاستقرار في المنطقة.

وعلى نحو منفصل، يؤكد تدهور الحالة في هايتي الحاجة الماسة إلى استجابات قوية ومرنة على صعيد السياسات لانعدام الأمن المتزايد، بما في ذلك من خلال الشركاء الإقليميين. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع الشركاء الهايتيين، بمن فيهم القادة المحليون والمجتمع المدني والهيئات الإقليمية والحكومات، لدعم المؤسسات الديمقراطية. وما فتئت الجماعة الكاريبية شريكا أساسيا في الجهود الرامية إلى استعادة الأمن في هايتي. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل معا بينما تشرع بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي في التخطيط للنشر.

بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الولايات المتحدة بالعمل بشكل وثيق مع المنظمات المتعددة الأطراف مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ونحن نقدر وندعم العمل الذي تضطلع به تلك المنظمات لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء الاقتصادي لجميع دولها الأعضاء.

وفي الختام، ستواصل الولايات المتحدة دعم التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية – بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والجماعة الكاريبية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون الإسلامي – والمنظمات دون الإقليمية للنهوض بالسلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشيد موزامبيق إشادة حارة بالبرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة. ونشكر مقدمي الإحاطات، السيد خالد الخياري، وفخامة الرئيسة السابقة ميشيل باشيليت، وفخامة الرئيس السابق ثابو مبيكي، والسيدة جوزيفينا إيتشافاريا ألفاريز. لقد كانت إحاطاتهم مهمة ومتبصرة.

والموضوع الذي اختارته رئاسة البرازيل ذو أهمية قصوى لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة. الحوار هو في صميم أي حل للنزاع. إنه يسد هوة الخلافات ويؤدي إلى تفاهم متبادل وقيم مشتركة وإنسانيتنا المشتركة.

وبصفة عامة، فإن النزاعات بين الدول التي تبدو مفاجئة على الصعيدين الإقليمي أو الدولي تندلع أينما كان هناك نقص واضح في الحوار وبالتالي نقص في الثقة. ونحن نتكلم انطلاقا من تجربتنا الخاصة في منطقتنا، الجنوب الأفريقي، وهي من المناطق التي عانت أكثر من غيرها في الماضي من انعدام الحوار. إنها منطقة تجاوزت ماضيا حفل بالعديد من التوترات والنزاعات والحروب إلى مرحلة من السلام النسبي والالتزام الراسخ بالحوار والمصالحة والتعاون واتفاقات السلام الناجحة. وفي الجنوب الأفريقي، عندما أصبح الحوار ممكنا، انتهى الاستعمار. وعندما صار الحوار مقبولا، اختفى الفصل العنصري، وهو جريمة ضد الإنسانية، من على الخريطة. وعندما احتلت المفاوضات مركز الصدارة لإنهاء النزاعات التي نشأت عن إرث الاستعمار والنهب والعدوان، نعمت شعوبنا بحياة طبيعية نتيجة لذلك. وحدث كل ذلك باستخدام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وأحيانا بالاقتران مع الفصلين السابع والثامن.

وفي هذا السياق، تكتسي مناقشة اليوم أهمية خاصة لأنها تُعقد في مرحلة تشهد توترات جيوسياسية متصاعدة، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا الصدد، فإن اللجوء إلى المادة 33 من الميثاق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إلى جانب الترتيبات الثنائية، أمر بالغ الأهمية. فهي تشكل حجر زاوية في جهودنا العالمية المشتركة لمعالجة النزاعات وبناء الثقة وتعزيز السلام والنهوض بالتنمية المستدامة في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. وفي سياق تلك العملية، نعتقد أن النزعة الثنائية والنزعة الإقليمية وتعددية الأطراف آليات هامة تعزز بعضها بعضا. وفي ضوء تجربتنا، لا يوجد تعارض بين النزعة الثنائية وتعددية الأطراف أو، في هذا الشأن، بين النزعة الإقليمية وتعددية الأطراف.

ونعتقد أن منظومة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، إلى جانب خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، والمعروفة باسم خريطة طريق لوساكا الرئيسية، دليل واضح على ذلك الترابط. ومفهوم الحلول الأفريقية

للمشاكل الأفريقية في حد ذاته اعتراف واضح بالإسهام الذي لا يمكن إنكاره للكيانات المحلية ودون الإقليمية والإقليمية، فضلا عن الترتيبات الثنائية، في تحقيق السلام والأمن المستدامين. ولذلك، فإننا نتفق تماما مع المذكرة المفاهيمية التي قدمتها البرازيل في قولها "يشكل البحث عن السلام واجبا جماعيا". (S/2023/732، المرفق. الصفحة 4).

وذلك لأن السلام والأمن هما خير عالمي لا يتجزأ. ومن ثم، فإنهما يستتبعان مسؤولية عالمية، وبالتالي، تقاسم المسؤولية والتضامن في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في العالم. وذلك هو مضمون نص وروح الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والرؤية الأوسع له، بل للميثاق ككل أيضا.

ونعتقد اعتقادا راسخا أننا يجب أن نتحرك في نفس الاتجاه بشأن مسألة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يلزم تقييمها بإسهامنا الجماعي في إطار الأمم المتحدة، كما قال الرئيس ثابو مبيكي بحكمة ووضوح شديدين في جلسة اليوم. ولأن هذه العمليات تخدم قضية السلام والأمن العالميين، فإنها تخدم قضية مشتركة للبشرية. ونود أن نشدد على الأهمية المحورية للشراكة الفعالة بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن الترتيبات الثنائية، في كفالة السلام والأمن العالميين. ولذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تجديد واحترام التزامها بالمقاصد والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة ومواصلة العمل بحزم، بروح التعاون ووحدة الهدف.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد الخياري والرئيسة السابقة باشليت والرئيس السابق مبيكي والسيدة ألفاريس على إحاطاتهم.

إن العالم في حالة من الاضطراب، في ظل سلسلة من التحديات الجيوسياسية الشديدة، بما في ذلك العدوان المستمر على أوكرانيا والحالة المتوترة بشكل متزايد فيما يتعلق بقطاع غزة وإطلاق كوريا الشمالية المتكرر للقذائف التسيارية العابرة للقارات والاضطرابات السياسية في العديد من البلدان في أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر. وتؤثر تلك التحديات تأثيرا خطيرا على السلام والأمن الدوليين.

وللتعامل مع هذه الأزمات المتنوعة والمعقدة، من الضروري أن يظل المجتمع الدولي متحدا وأن يحشد كل الأدوات المتاحة له. وبهذا المعنى، فإن التدابير المتاحة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة – سبل ووسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية، بما في ذلك التفاوض والوساطة والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الترتيبات الإقليمية – هامة وينبغي استغلالها استغلالا كاملا.

وتتشكل الترتيبات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية على أساس الثقة المتبادلة والمصلحة المشتركة بين الأطراف ذات الانتماءات والخصوصيات الجغرافية المشتركة، وهي تهدف إلى حل القضايا الإقليمية من خلال الحوار. والواقع أننا نقدر أن تلك الترتيبات تؤدي دورا هاما في معالجة المسائل في كل منطقة. وقد تشمل هذه المنظمات الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بالنسبة للصومال، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالنسبة لغرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالنسبة للجنوب الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي بالنسبة لأوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية بالنسبة للأمريكتين، وغيرها. وينبغي أن نشجع على زيادة استخدام هذه الآليات الهامة لمواجهة التحديات المحلية وغيرها. وفي هذا السياق، يلزم التأكيد على دور لجنة بناء السلام بوصفها منبرا لتعزيز الشراكات مع مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة عبر المناطق.

من ناحية أخرى، لا تزال هناك بعض التحديات التي لا توجد بشأنها ثقة كافية بين البلدان، وبالتالي لا يجري سوى القليل من الحوار أو لا يجري أي حوار أو يفشل الحوار، ومن المؤسف أن الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما فيها تلك المنبثقة عن قرارات مجلس الأمن لم تُحترم مرارا وتكرارا. وعلاوة على ذلك، وبما أن أزمات اليوم غالبا ما تكون مترابطة، فإن وقوع حادث في منطقة واحدة عادة ما يكون له تأثير عالمي. ولهذا السبب، ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تعمل مع المنظمات الإقليمية للتصدي للتحديات المشتركة. ويجب ألا تستبعد الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية بعضها بعضا،

بل يجب أن تكون متكاملة، ومتسقة مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

فالأمم المتحدة هي أكبر وآخر حصن لتعددية الأطراف ويمكنها أن تمارس صلاحيتها القوية في الدعوة إلى الاجتماعات للالتفاف حول رايتها. وفي خضم تصدينا للتحديات الخطيرة التي تهدد السلام والأمن الدوليين، يجب ألا نستبعد أي خيارات من حيث التدابير أو الترتيبات، سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو دون إقليمية أو متعددة الأطراف. ولا بد أن تظل جميع خياراتنا مطروحة على الطاولة حتى نتمكن من استخدام الأدوات المناسبة في الوقت المناسب وفي المكان المناسب.

وعلى وجه الخصوص، يجب على مجلس الأمن أن يفي بمسؤوليته. ومن بين الخيارات العديدة المتاحة للأمم المتحدة، تشكل عمليات السلام أداة أساسية تحت تصرفها. وسيكون التنفيذ الفعال لولاياتها ممكنا في ظل دعم موحد من المجلس. وتعمل تدابير الإنفاذ التي تتخذها المنظمات الإقليمية بشكل جيد إذا استُخدمت على النحو المناسب. وجزاءات الأمم المتحدة هي أيضا أداة مشروعة وفعالة ومهمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إذا استُخدمت بحكمة وصرامة.

ونسلم بأن هذه كلها تدابير مفيدة، ولكنها تدابير إنعاشية لاحقة. وكما تؤكد الخطة الجديد للسلام، فإن أهم شيء هو منع نشوب الأزمات في المقام الأول. ومن شأن التمسك بسيادة القانون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية أن يزيد من إمكانية التنبؤ ويدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدما ويكفل احترام حقوق الإنسان. وبالبناء على هذه الأسس، يجب أن نمضي قدما في بناء السلام للقضاء على الأسباب الجذرية للأزمات. وكما نرى، فإن المفاهيم الأساسية الكامنة وراء مبادرات مثل أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأمن البشري كلها متسقة في هذا الصدد.

إن التحديات العالمية المترابطة المعقدة الحالية التي نواجهها لا يمكن أن يحلها أي بلد بمفرده. إنها تتطلب التعاون والتآزر. وفي سياق هذا المسعى الجماعي، فإن كل بلد ومجموعة لها أهميتها، وأي ترتيب – سواء كان ثنائيا أو إقليميا أو دون إقليمي أو متعدد الأطراف – يمكن أن يُحدث تغييرا، ما دامت الأطراف تعمل بروح التضامن ووفقا لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن نسعى جاهدين للتغلب على الانقسامات وتسوية الخلافات بيننا لإيجاد عالم يهتم بالكرامة الإنسانية، حيث يمكن للضعفاء أن يعيشوا بصورة آمنة ومأمونة.

وتلتزم اليابان التزاما كاملا بتعددية الأطراف. وقد كنا وسنظل دائما على استعداد للإسهام بشكل استباقي في تحقيق السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد خالد الخياري؛ والسيدة ميشيل باشليت، الرئيسة السابقة لشيلي؛ والسيد تابو مبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا؛ والسيدة جوزيفينا إيتشافاريا ألفاريس على إحاطاتهم. ونحن ممتنون للبرازيل على مبادرتها بمناقشة موضوع بالغ الأهمية مثل إسهام الترتيبات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية.

كما نعلم، فإن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة يتيح للدول الأعضاء الفرصة لتجنب استخدام القوة والتوصل إلى حلول مستدامة وطويلة الأجل للنزاعات على أساس التفاهم والتعاون. ولا يمكن إنكار دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ذلك السياق. إذ كثيرا ما يكون لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فهم عميق للواقع المحلي والخصائص الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن لتلك المنظمات أن تكون جسرا بين المبادرات الوطنية والدولية، بما يكفل تسوية النزاعات بكفاءة وعلى نحو محدد الأهداف بقدر أكبر.

في الوقت نفسه، من المهم أيضا أن يكون التعاون قائما على الاحترام المتبادل وعلى قدم المساواة بين الدول الأعضاء في إطار تلك الهياكل وفي علاقاتها مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، نود أن نشير إلى المثال الإيجابي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تسهم إسهاما حقيقيا في الاستقرار الإقليمي منذ أكثر من 20 عاما. ويجري العمل باستمرار لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة، بما في ذلك التهديدات والتحديات الناشئة من أراضي أفغانستان.

ونعتزم مواصلة الإسهام في تعزيز منظمة معاهدة الأمن الجماعي والنهوض بقدرتها وسلطتها على الساحة الدولية. ونؤيد مواصلة تطوير التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال حفظ السلام، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة واستنادا إلى الإعلان المشترك لعام 2010.

كما يمثل التعاون في صون السلام والأمن الدوليين أولوية في صيغة أوسع نطاقا – في إطار رابطة الدول المستقلة. وأعيد التأكيد على تلك الحتمية مرة أخرى في بيان قادة رابطة الدول المستقلة بشأن العلاقات الدولية في عالم متعدد الأقطاب، الموقع خلال مؤتمر القمة المعقود في بيشكيك في 13 تشرين الأول/أكتوبر. كما نؤيد تأييدا تاما إسهام منظمة شنغهاي للتعاون في منع نشوب النزاعات. كما يوفر عمل الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية فرصا كبيرة لتطوير التعاون الدولي القائم على المنفعة المتبادلة.

فيما يتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية، يمكننا أن نلاحظ الإمكانات الكبيرة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا. وتضم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 33 بلدا من جميع أنحاء القارة وتهدف إلى تعزيز الوحدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة. وهي تتيح للدول ذات المصالح والنهج المختلفة إيجاد أرضية مشتركة وحلول مشتركة. ويسترشد التحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا بالمبادئ البوليفارية للتضامن والعدالة والتعاون. وتعمل المنظمة بنشاط على تعزيز تكامل شعوب المنطقة، على أساس احترام السيادة الوطنية واستقلال كل بلد.

ونشيد بأكثر من خمسة عقود من التنفيذ الفعال لمعاهدة تلاتيلولكو، وهي أول صك قانوني دولي ينشئ مركزا لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الشاسعة والمكتظة بالسكان، بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإننا على استعداد للدخول في تعاون مثمر مع دول المنطقة بشأن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

وعلى الرغم من تعليق مركز المراقب لبلدنا في منظمة الدول الأمريكية، حيث كنا نقيم تعاونا مثمرا، ولا سيما من خلال لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، فإننا مستعدون لمواصلة تعاوننا المتخصص مع بعض الشركاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذين ما زالوا يعربون عن اهتمامهم بالقيام بذلك.

ونرحب بتعزيز سلطة الاتحاد الأفريقي بوصفه منظمة قارية رئيسية في الشؤون الدولية، كما يتجلى في الدور العالمي المتنامي لأفريقيا ونفوذها بوصفها إحدى أهم ركائز العالم المتعدد الأقطاب. ونشيد بالعمل الفعال الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في التصدي للتهديدات التي تشكلها المنظمات الإرهابية، بما في ذلك تنظيما داعش والقاعدة وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب.

وندعو إلى مناقشة التدابير الفعالة لزيادة إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات السلام الأفريقية تحت رعاية مجلس الأمن وموثوقيته واستدامته ومرونته، ولا سيما من خلال الأنصبة المقررة في ميزانية الأمم المتحدة. وهناك أيضا إمكانية كبيرة لتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال منظمات إقليمية أخرى، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وهناك حاجة إلى ذلك أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى الجهود الجارية لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وعملية المصالحة الوطنية في ميانمار.

إننا نعتبر إسهام الاتحاد الأوروبي في تحقيق السلام والأمن الدوليين موضع شك كبير. ونجد أنفسنا مضطرين للإشارة إلى أن تلك المنظمة أفرزت في السنوات الأخيرة مبادرات مدمرة أساسا مشبعة بمنطق لعبة المحصلة الصفرية وتهيمن عليها مصالحها الذاتية الضيقة. فمنذ سنوات، دأب الاتحاد الأوروبي على إعداد أوكرانيا للمواجهة مع روسيا وغض الطرف عن جميع الظواهر التي تحدث في ذلك البلد والتي لا يمكن تصورها في الدول الأعضاء فيه. ومن خلال التقليل من شأن قيم الاتحاد الأوروبي ذاته، فإنه يزود أوكرانيا بأسلحة هجومية ومعدات عسكرية، منتهكا بذلك معاييره الخاصة فيما يتعلق بعدم مقبولية تزويد مناطق النزاع بموارد من هذا القبيل. ولم يقدم الاتحاد الأوروبي إسهاما بناء في عملية التطبيع بين أرمينيا

وأذربيجان، بل زاد من حدة الخلافات بين هاتين الدولتين المتجاورين. وخلال المفاوضات التي جرت تحت رعاية الاتحاد الأوروبي في إطار الحوار بين بلغراد وبريشتينا، تحول الاتحاد الأوروبي من وسيط محايد إلى داعم صريح لألبان كوسوفو. ونتيجة لذلك، تنتهي كل جولة جديدة من المفاوضات بالفشل المرة تلو الأخرى وبتصعيد آخر للعنف في المنطقة. والقائمة تطول وتطول.

ومن الواضح أن الدافع الوحيد لبروكسل هو الطموحات الجيوسياسية والرغبة في إيجاد مناطق نفوذ جديدة وإعادة استعمار الدول الضعيفة سياسيا واقتصاديا. ونتيجة لذلك، فإن مشاركة الاتحاد الأوروبي في الجهود الدولية لصون السلام والأمن لا تؤدي إلا إلى العنف والفوضى والاضطراب.

وتتبنى كتلة شمال الأطلسي نهجا استعماريا جديدا مماثلا، وهي من المخلفات الواضحة للحرب الباردة. وأسفرت عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية وإلحاق أضرار اقتصادية كبيرة وأدت إلى انهيار الدول بحكم القانون أو بحكم الواقع. ولسنوات عديدة حتى الآن، ركزت أنشطة التحالف على الهزيمة الاستراتيجية لروسيا. وهذا الهدف مذكور صراحة في وثائق العقيدة الحالية للناتو. وكما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي، يولي الحلف اليوم اهتماما خاصا لأوكرانيا التي أصبحت نقطة الانطلاق الرئيسية لمعارضة روسيا. وعلاوة على ذلك، فإن ما أصبح ملحوظا مؤخرا هو رغبة الحلف في توسيع نشاطه إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ لاحتواء دولة أخرى حددتها واشنطن وبروكسل كخصم استراتيجي – وهي الصين.

وفي سياق المواجهة التي يسعى إليها الغرب، تدهورت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي كانت لديها في البداية مجموعة أدوات فريدة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية، تدهورا كبيرا. واليوم، فقدت تلك المنظمة، التي تتألف إلى حد كبير من أعضاء في الاتحاد الأوروبي والناتو، بوصلتها للأسف. وتشكل الجهود التي بذلتها بولندا، رئيسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام الماضي، ومقدونيا الشمالية، رئيسة هذا العام، لتعزيز جدول أعمال الغرب استهزاء صارخا بالقاعدة الأساسية للمنظمة المتمثلة في توافق الآراء ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول. إنهم يطبعون جدول الأعمال بأكمله بالطابع الأوكراني. ونتيجة لذلك، أصبحت المنظمة الآن مشلولة وتخاطر بفقدان دورها تماما باعتبارها العمود الفقري للفضاء الأوروبي. وستتطلب معالجة تلك الأزمة عملا جادا وعودة المنظمة إلى جذور هيكلها. وحتى الآن، لم نر استعدادا للقيام بذلك من جانب خصومنا.

ويمكن للمنظمات الإقليمية، من حيث المبدأ، أن تسهم إسهاما كبيرا جدا في صون السلام والأمن الدوليين. ويكمن مفتاح نجاحها في جهودها لحل المشاكل الناشئة بالأساليب السياسية والدبلوماسية، امتثالا لقواعد القانون الدولي، التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بالدور القيادي على أساس مبادئ عدم قابلية الأمن للتجزئة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ونحن على استعداد للدخول في تعاون بناء مع جميع المنظمات الإقليمية وأعضاء المجتمع الدولي المهتمين بالعمل في إطار نظام التنسيق الإيجابي ذاك.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشيد الصين بالبرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور الآليات الإقليمية. وأشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته. كما استمعت باهتمام إلى البيانات التي أدلت بها السيدة باشليت والسيد مبيكي وممثلة المجتمع المدني.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يشجع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة التسوية السلمية للمنازعات من خلال الترتيبات الإقليمية. وعلى مر السنين، أدت ترتيبات إقليمية مختلفة دورا نشطا في تعزيز تسوية النزاعات والمنازعات وصون السلام والاستقرار الدوليين واستكمال دور الأمم المتحدة. وفي عالم اليوم، ونظرا للاضطرابات المتزايدة على الصعيدين الدولي والإقليمي والتصعيد المستمر للنزاعات الجغرافية السياسية والقضايا الساخنة، فإن السبل التي يمكن بها للآليات الإقليمية أن تنسق الجهود مع الأمم المتحدة لصون الأمن

المشترك تستحق النظر فيها ومناقشتها بصورة جدية. وأود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، امتثالا للميثاق، يجب على الآليات الإقليمية أن تتقيد دائما بالقانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية وأن تحترم سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية وأن تحترم إرادة وخيارات شعوب البلدان المعنية. ويجب أن تمتثل أي إجراءات إنفاذ امتثالا صارما لإذن المجلس. ويجب أن تسترشد الجهود الإقليمية بالانفتاح والتسامح. وينبغي تجنب المواجهة بين المعسكرات.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز الاتصال والتنسيق. وينبغي للآليات الدولية والإقليمية أن تستفيد من بعضها بعضا وأن يعزز بعضها بعضا في بناء الثقة والمساعي الحميدة وصون السلام. والآليات الإقليمية في وضع فريد يمكنها من حل القضايا الإقليمية من خلال الحلول الإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التنسيق العام وأن تخصص الموارد على النحو الأمثل وأن تنهض بقدرات مختلف الآليات.

ثالثا، يتعين عينا إعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية. وينبغي للآليات الإقليمية أن تتبنى مفهوما أمنيا مشتركا وشاملا وتعاونيا ومستداما وأن تحل المنازعات سلميا من خلال الحوار والتشاور والوساطة والمساعي الحميدة لمنع تصعيد الأزمات أو انتشارها. ويجب توخي الحذر الشديد عند التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

رابعا، يتعين علينا القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. وينبغي للآليات الإقليمية أن تبذل جهودا منسقة على امتداد سلسلة السلام في جميع مراحلها الثلاث، وهي حفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للآليات الإقليمية أن تساعد البلدان النامية وأقل البلدان نموا في تعزيز بناء قدراتها وتحسين مستويات المعيشة فيها. وثمة أهمية حيوية أيضا لمساعدة البلدان الخارجة من النزاع على الانضمام إلى عمليات التعاون الإقليمي وتحقيق السلام الدائم.

إن الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية هي أكثر المسائل المعروضة علينا إلحاحا. ويبين اندلاع النزاع مجددا بين فلسطين وإسرائيل أن إدارة الأزمة بطريقة مجزأة أمر لا يمكن استمراره وأنه لا يمكن تأخير التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية. وتؤيد الصين جامعة الدول العربية والعالم العربي عموما في الاضطلاع بدور قيادي بشأن القضية الفلسطينية. وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها أن يستجيبا لنداءات البلدان العربية؛ وأن يعززا التنسيق مع الآليات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي؛ وأن يتخذا تدابير فعالة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية والتوافقات الدولية الأخرى من أجل الدفع باتجاه وقف فوري لإطلاق النار؛ وأن يبذلا كل جهد ممكن لضمان سلامة المدنيين من أجل منع وقوع كارثة إنسانية أكثر فتكا.

وتؤيد الصين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في زيادة تعاونهما وتقييم الدروس المستفادة في معالجة القضايا الساخنة في أفريقيا وتعزيز السلام والتنمية في القارة على نحو أفضل. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد أفريقيا على تحسين قدراتها في مجالات حفظ السلام وصون الاستقرار ومكافحة الإرهاب، وينبغي أن توفر لها الموارد اللازمة.

إن أفغانستان تمر بمنعطف حاسم على صعيد السلام وإعادة الإعمار. وتضطلع بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة لأفغانستان، بدور بناء في تعزيز الانتقال السلس في البلد. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التنسيق وأن تشكل أوجه تآزر مع منظمة شنغهاي للتعاون وفريق الاتصال المعني بأفغانستان وآلية البلدان المجاورة لأفغانستان لمساعدة البلد على تحقيق الأمن الدائم والتنمية والرخاء.

تنشط رابطة أمم جنوب شرق آسيا، منذ إنشائها، في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وبناء هيكل للتعاون الإقليمي محوره الرابطة. وعلى هذا النحو، تضطلع الرابطة بدور متزايد الأهمية في صون السلام والاستقرار والتنمية والازدهار على الصعيد الإقليمي. وينبغي للأمم المتحدة، بوصفها شريكا في الحوار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن تدعم قيادة الرابطة وأساليبها في تسوية الحالة في ميانمار والمسائل الإقليمية الأخرى، وينبغي أن تهيئ الظروف للرابطة لكفالة التوصل إلى توافق في الآراء واستخدام ثقلها.

توفر الجماعة الكاريبية منبرا للحوار الشامل بين جميع الأطراف والجهات الفاعلة في هايتي وتبذل جهودا نشطة لدعم التوصل إلى حل سياسي في عملية يقودها الهايتيون ويمسكون بزمامها. ونؤيد الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية في تعزيز تفاعلهما والتشجيع المشترك على تسوية الأزمة في هايتي.

إن الاتحاد الأوروبي مدافع نشط عن تعددية الأطراف. ونأمل أن يمارس الاتحاد تعددية الأطراف الحقيقية وأن يدعم مبدأ المساواة في السيادة وأن يولي اهتماما متساويا للشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان وأن يحترم مسار التنمية الذي يختاره كل بلد بشكل مستقل. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يستفيد من مزايا موارد وأن يستجيب لاحتياجات البلدان النامية وأن يزيد الدعم المالي والتقني المحدد الأهداف لبلدان الجنوب. وفي الوقت نفسه، نعارض بشدة استخدام حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن هذه الأوقات تدعو إلى الوحدة والتعاون، اللذين يستحيل بدونهما الاستجابة على نحو فعال لمختلف التحديات العالمية. وقد اقترح الرئيس شي جين بينغ، قبل عشر سنوات، مبادرة الحزام والطريق. واختتم منتدى الحزام والطريق الثالث للتعاون الدولي للتو أعماله بنجاح في بكين، بتحقيق نتائج بناءة. وقد نمت المبادرة، على مدى العقد الماضي، من رؤية إلى واقع، مع أكثر من 000 3 مشروع مشترك، مع حشد ما يقرب من تريليون دولار من الاستثمارات وانتشال 40 مليون شخص من الفقر وتعزيز الترابط والتنمية المشتركة لجميع البلدان الشريكة، مسترشدة بروح طريق الحرير للسلام والتعاون والانفتاح والشمولية والتعلم المتبادل والمنافع المتبادلة. وسنواصل تعميق التعاون مع البلدان الأخرى والآليات الإقليمية في جميع أنحاء العالم ونتكاتف لبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية ونجدد إسهاماتنا في تعزيز التنمية المشتركة وحماية الأمن المشترك.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): كثيرا ما تندلع الحرب والعنف فجأة، مع انفجار مؤلم، متسببة في وقوع إصابات – غالبا ما تكون إصابات بين المدنيين – من جميع الأطراف، كما ذكرتنا للأسف الأحداث المأساوية في الشرق الأوسط منذ إطلاق حماس صواريخها على إسرائيل وشن هجماتها عليها في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وغالبا ما تندلع الحرب من دون سابق إنذار، ولكن كيف نبني السلام؟ هذه المناقشة تتيح لنا الفرصة لتناول تلك المسألة، وأشكر البرازيل على جمعنا معا لذلك الغرض. وأود أن أشارك زملائي في شكر الأمين العام المساعد خياري، والرئيسين السابقين باشيليت ومبيكي، والسيدة إيتشافاريا ألفاريس على إحاطاتهم.

لقد تكلمت مؤخرا بانية السلام الكولومبية جينيث كويتياكيس عن هذا الموضوع. وقالت:

(تكلمت بالإسبانية)

”السلام هو البناء المشترك للنهر. قد يبدو كأنه يأخذ مسارا معقدا، تتناثر فيه الحجارة ويتعدد السكان، ونكون نحن النساء الزبد الذي يسعى دائما إلى الوصول إلى السلام والقيام بأعمال تحويلية“.

(تكلمت بالفرنسية)

تذكرنا تلك الكلمات بأن السلام مسعى جماعي. وقد كرس واضعو الميثاق تلك القناعة بقوة في ميثاق الأمم المتحدة منذ عام 1945. وأي جهد مشترك للبناء، وبالتأكيد جهد لتحقيق السلام، يتطلب الثقة، التي كانت موضوع مناقشتنا المفتوحة في أيار/مايو (انظر S/PV.9315). وهي أيضا ملاحظة أبدتها سويسرا في جميع تجاربها في مجال الوساطة، ولا سيما في عملية الوساطة في كولومبيا، التي ما فتئنا ندعمها منذ أكثر من 20 عاما.

وبالطبع، فإن الثقة ليست أمرا مبذولا. فيتعين بناؤها والكد في تحصيلها. وكثيرا ما تجد الثقة أرضا خصبة في المنظمات الإقليمية التي تحث على مواصلة الحوار والتعاون التقني. وبناء على ذلك، وعلى مر السنين، تعزز مئات التبادلات الصريحة والوعود التي تم الوفاء بها وبوادر حسن النية بعضها بعضا لتشكل أساسا متينا للتعاون الطموح.

ولذلك، ليس من المستغرب أن تتمكن المنظمات الإقليمية في كثير من الأحيان من مواصلة السير على هذا المسار حتى في الظروف الصعبة. وسويسرا عضو في أقدم منظمة إقليمية، اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين، أحد الأنهار الرئيسية في أوروبا. وظل يلفت نظري دائما، بصفتي ابنة مدينة بازل التي تقع على نهر الراين، أن أرى كيف أصبح شريان النهر ذاك مصدرا للتعاون والثقة عبر الحدود.

ولذلك، فإن المنظمات الإقليمية في وضع جيد يمكنها من أخذ زمام المبادرة في التوسط في النزاعات. والمناقشات الدولية الجارية في جنيف بشأن موضوع جورجيا توفر مثالا جيدا في ذلك الصدد. فتحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، تجري معالجة المسائل الحرجة والعملية المتعلقة بالسكان المتضررين من النزاعات. وذلك التعاون حاسم الأهمية لصون السلام والاستقرار في جورجيا، بالنظر إلى التحديات التي لم تحل بعد، بعد 15 سنة من الحرب.

فما هو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به مجلس الأمن، إذن، عندما تتولى المنظمات الإقليمية زمام المبادرة؟ للمجلس دور ثلاثي يؤديه: دور كحارس للمعايير، ودور حفاز، ودور وقائي. وسأشرح ذلك.

أولا وقبل كل شيء، يجب على مجلس الأمن أن يكفل أن تكون الترتيبات الإقليمية متماشية مع المعايير العالمية، مثل حقوق الإنسان. وكما أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك في هذه القاعة في 3 أيار/مايو (انظر S/PV.9315)، فإن التمسك بالمعايير يعزز الثقة. وذلك دور المجلس كحارس للمعايير.

ثانيا، يمكن للمجلس أن يعزز الجهود الإقليمية للتوسط في النزاعات. ومن الأدوات الهامة في هذا الصدد تبادل وجهات النظر والتوصيات. وتتيح الزيارات الميدانية للمجلس والحوارات التفاعلية غير الرسمية فرصا لتبادل الآراء هذا لتمكين جميع الأطراف الفاعلة من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تعزيز السلام. وذلك هو دور المجلس كعامل حفاز. وذلك هو المنحى، علاوة على ذلك، الذي يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدورها التوحيدي عليه.

وأخيرا، من الأهمية بمكان أن يضطلع المجلس بدوره الوقائي في التركيز على التعاون بشكل عام. فمن ناحية، ينطوي ذلك على دور البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة. ويجب علينا أن نكفل زيادة مشاركة تلك البعثات في الوقاية، بما في ذلك تعزيز الجهود الإقليمية. ومن ناحية أخرى، ينبغي للأمين العام أن يستفيد استفادة كاملة من جميع أدواته للوساطة، كما تعهد بأن يفعل في خطته الجديدة للسلام.

وكما قال الأمين العام المساعد في وقت سابق، يمكن أن تكون الخطة الجديدة للسلام نقطة مرجعية مشتركة لنا جميعا – مجلس الأمن والأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية والمحلية. يقال أن الكل أكثر من مجرد مجموع أجزائه. وينطبق ذلك أيضا على وسائل تحقيق السلام على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية، ولكن فقط إذا كانت تلك الوسائل تشير إلى نفس الاتجاه وتتلاقى في اتجاه نفس الهدف، حيث تشكل الجداول الصغيرة أنهارا كبيرة. وذلك يعيدني إلى اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين، التي ذكرتها سابقا. فهي تظل شهادة حية على قوة التعاون، التي تمكننا من تحقيق الأهداف المشتركة، حتى وإن كنا في بعض الأحيان ضد التيار، وفي أحيان أخرى، تكون الرياح في أشرعتنا. وقبل كل شيء، تظل التسوية السلمية للنزاعات التزاما على جميع الدول الأعضاء، مسترشدة بالاقتناع المشترك بأن كل نزاع يتم تجنبه يفيد البشرية جمعاء.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر الأمين العام المساعد خياري، والرئيسين السابقين باشيليت ومبيكي، والسيدة إيتشافاريا ألفاريس على إحاطاتهم.

ينبغي لتحليل الأمين العام في خطته الجديدة للسلام أن يضرب على وتر حساس لدينا جميعا. يعيش الناس في جميع أنحاء العالم ويموتون خلال فترة نزاعات لا مثيل لها منذ عقود. ففي العام الماضي، وفقا لمعهد أبحاث السلام في أوسلو، كان هناك 55 نزاعا نشطا، وكان هناك عدد أكبر من الوفيات المرتبطة بالمعارك أكثر من أي عام منذ عام 1984. ولأكثر من عقد من الزمان، كان النزاع يتجه بلا هوادة

في الاتجاه الخاطئ. كيف إذن نبدو، في بعض الأحيان، عاجزين عن تغيير هذا المد؟ وما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والأطراف الفاعلة الأخرى لتغيير هذا الاتجاه؟

أود أن أستعرض ثلاثة تأملات.

أولا، يمكننا أن نفعل المزيد، وبطريقة أكثر تنسيقا، لدعم الأطراف الفاعلة الوطنية في منع نشوب النزاعات وحلها. وحقا ينبغي لذلك أن يكون أول ميناء توقف لنا. ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينظر أولا في أن تسوي الأطراف المتنازعة منازعاتها بالوسائل السلمية. ونادرا ما يكون تحقيق السلام سهلا، ولا يمكن صون السلام الدائم إلا بملكية وطنية حقيقية وشاملة. وغالبا ما يتطلب ذلك اتخاذ قرارات صعبة ومساعدة أصدقاء ذوي نوايا حسنة. وقد تشرفت المملكة المتحدة بأن كانت ذلك الصديق خلال عدة عمليات سلام. وما زلنا ندعم بنشاط جهود حل النزاعات على الصعيد الثنائي ومن خلال الشركاء المتعددي الأطراف، بما في ذلك بوصفنا متبرعا رئيسيا لبرامج السلام العالمية للأمم المتحدة.

ثانيا، يمكننا أن ندعم المنظمات الإقليمية وأن نساعد على تعزيزها والتنسيق معها على نحو أفضل. والحوار السنوي الذي يجريه المجلس مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي نموذج أتى بنتائج. ولكن يمكن زيادة تعميقه وتوسيع نطاقه، بما في ذلك بإقامة روابط أقوى بين آليات الإنذار المبكر وتحسين استخدام هياكل الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية لبناء السلام على نطاق أوسع وتقديم دعم أكثر تنسيقا لاستراتيجيات الوقاية التي تقودها البلدان. ومشاركتنا مع الجماعة الكاريبية بشأن هايتي ومع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن ميانمار مثالان آخران تضطلع فيهما الهيئات الإقليمية بدور هام وهي شريكة للمجلس. لقد ظلت المملكة المتحدة دائما مدافعا قويا عن الفصل السادس من الميثاق. ومن الأهمية بمكان، في أوقات الانقسام الجيوسياسي العميق، أن تضطلع المنظمات الإقليمية بدور نشط.

ثالثا، عندما تفشل الجهود الوطنية والإقليمية يكون من واجب المجلس أن يتخذ إجراءً لصون السلم والأمن الدوليين. فهذا هو الملاذ الأخير الذي يمكننا تجنبه على نحو أفضل بحشد جميع الأدوات المتاحة لنا للوقاية الفعالة والوساطة وبناء السلام بغية تجنب التصعيد.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والرئيسين السابقين باشيليت ومبيكي، والسيدة إيشافاريا ألفاريس على إحاطاتهم.

في عام 1992، عندما شغلت إكوادور مقعدا في مجلس الأمن، كنا لا نزال متورطين في نزاع إقليمي مع بيرو. لقد كان أحد أقدم النزاعات الحدودية في أمريكا الجنوبية، والذي باعد بين شعبين شقيقين لسنوات عديدة. في 26 تشرين الأول/أكتوبر، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان برازيليا، الذي وقعه بلدي وبيرو في عام 1998.

تاريخيا، عززت إكوادور السلام والتسوية السلمية للنزاعات، ورفضت التهديد باستخدام القوة واستخدامها – وهما مبدآن تقوم عليهما سياستنا الخارجية وكانا من أولوياتنا خلال عضويتنا في المجلس. ولهذا السبب أود أن أشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة الهامة وأن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

إن التسوية السلمية للمنازعات، على النحو الوارد في المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، هي أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ويمكن رؤية الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لذلك المبدأ في إعادة تأكيده في صكوك لاحقة مثل إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة لعام 1970، وإعلان مانيلا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية لعام 1982، وقرار الجمعية العامة 120/47 باء لعام 1992 بشأن "خطة للسلام". إن المادة 33 من الفصل السادس من الميثاق، بشأن التسوية السلمية للمنازعات، تحدد الوسائل التي يمكن للدول استخدامها لتحقيق هذه التسوية. مع ذلك، وكما ورد في خطة الأمين العام الجديدة للسلام، فإن نقص الاستفادة من تلك الوسائل هو أحد أكبر أوجه القصور في المجتمع الدولي فيما يتعلق بتحقيق التسويات السلمية.

ويرى بلدي أن الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية يمكن أن تكمل وتعزز جهود الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية. إن الجهات الفاعلة الإقليمية هي أول من يلتقط إشارات نشوء نزاع ما. ويمكنها أيضا أن تضمن تنفيذ اتفاقات السلام من خلال إنشاء مناطق منزوعة السلاح ووقف إطلاق النار ومن خلال دعم العمليات السياسية والتفاوضية، من بين وسائل أخرى. وتجربة أمريكا اللاتينية في ذلك المجال مفيدة. إن منطقتنا، التي يتسم تاريخها بالنزاعات المسلحة والحروب الأهلية، أثبتت في العقود الأخيرة قدرتها على منع نشوب النزاعات وحلها سلميا واستعدادها السياسي لأن تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتقدر إكوادور قيمة الآليات الإقليمية للتسوية السلمية للمنازعات.

وكما ذكرت آنفا، وقعت إكوادور وبيرو إعلان برازيليا في عام 1998 في أعقاب النزاع المسلح في سينيبا، الذي نشب في بداية عام 1995. وفي شباط/فبراير من ذلك العام، اتفق البلدان على اتفاق إيتاماراتي للسلام، مما مهد الطريق لعملية تفاوض دعمتهما فيها الأرجنتين والبرازيل وشيلي والولايات المتحدة بصفتها بلدانا ضامنة للعملية. وأنشئت بعثة المراقبة العسكرية بين إكوادور وبيرو وفقا لاتفاق إيتاماراتي وبالتزام كامل من البلدان الضامنة. وقد أتاح ذلك إنشاء منطقة منزوعة السلاح، والتي أصبحت أساسا رئيسيا لعملية السلام. وعُقدت عدة جولات من المفاوضات بين الطرفين على مدى أكثر من ثلاث سنوات، أولا في برازيليا ثم في مختلف عواصم البلدان الضامنة. وشُكل وفد تفاوضي وبعد ذلك أربع لجان لمعالجة مسائل التجارة والملاحة، وتكامل الحدود، وترسيم الحدود البرية المشتركة على أرض الواقع، والتدابير الرامية إلى بناء الثقة والأمن المتبادلين واستخدام قناة زاروميلا. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر 1998، وبالتوقيع على قانون برازيليا الرئاسي، أرسينا سلاما راسخا وأكدنا الأهمية التاريخية للتفاهمات التي توصلت إليها الحكومتان لتنمية ورفاه الشعبين الشقيقين في إكوادور وبيرو. وقد أثبتت التسوية السلمية للنزاع من خلال الدبلوماسية ووساطة الأطراف الفاعلة الدولية أنه يمكن حل النزاعات بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، أُرسيت سابقة قيمة في المنطقة، بما في ذلك إعلان برازيليا، كما ذكرت.

وختاما، أود التذكير بأن الأمين العام أنطونيو غوتيريش، في بيانه الأول أمام المجلس في عام 2017 (انظر S/PV.7857)، دعا إلى الدبلوماسية من أجل السلام، مشددا على أهمية المنظمات الإقليمية. تشاطره إكوادور هذه الرؤية وتدعو المجلس إلى تنفيذ إجراءات ترمي إلى الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب يجب أن نتذكر أن المسائل المتعلقة بالفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر تقع أيضا ضمن اختصاص المجلس، الذي تكون سلطته في صنع القرار ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وفقا للمادة 25 من الميثاق. وترى إكوادور أن ذلك الالتزام ينطبق أيضا على الفقرة 3 من المادة 27 من الميثاق، التي تنص على أن "يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت". وهذا يشكل التزاما قانونيا لا يجب الوفاء به فحسب، بل يجب أيضا تنفيذه بحسن نية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الرئيسين السابقين ميشيل باشيليت وتابو مبيكي، والأمين العام المساعد الخياري، والسيدة إيشافاريا ألفاريس على إحاطاتهم.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط. إن فرنسا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤمن إيمانا راسخا بأن التكامل الإقليمي يخدم صون السلم والأمن الدوليين. وكان هذا المنطق يشكل جوهر الاتحاد الأوروبي منذ البداية. لقد بدأ البناء الأوروبي في عام 1951 بإنشاء سوق مشتركة للفحم والصلب، واللذين كانا قطاعين استراتيجيين خلال الحربين العالميتين. ولا تزال تلك الرؤية تشكل القوة الدافعة وراء بناء أوروبا اليوم.

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، جاء توسع الاتحاد الأوروبي استجابة للتطلعات الديمقراطية لملايين الأوروبيين. وكان أيضا أحد عوامل تحقيق الاستقرار. وذلك هو النموذج الذي نواصل الدعوة إليه من خلال المنظور الأوروبي الذي أقرته أوكرانيا منذ الحرب العدوانية التي شنتها عليها روسيا. إنه نموذج يحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أي السيادة وحق الشعوب في تقرير المصير والحل السلمي للنزاعات. ونحن ندعم جميع الجهات الفاعلة الإقليمية التي تشاطرنا تلك الرؤية.

وفي أفريقيا، يضطلع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بدور حاسم، بما في ذلك في مواجهة انتشار الانقلابات في الآونة الأخيرة. والاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة للاتحاد الأفريقي وسيظل على استعداد دائم للوقوف إلى جانبه. ويبلغ الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي عبر المرفق الأوروبي للسلام 600 مليون يورو للفترة 2022-2024. وتذكّرنا مشاركة الرئيس مبيكي اليوم بما اضطلع به من عمل من أجل تحقيق السلام في السودان وجنوب السودان على مدى السنوات الـ 15 الماضية. ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الاتحاد الأفريقي وجميع الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة، في ظل استمرار النزاع المحتدم في السودان منذ ستة أشهر.

وفي أمريكا اللاتينية، أظهر مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، الذي عُقد في تموز/يوليه، التقارب بين المنظمتين. وتكتسي تلك الشراكة أهمية أساسية لمواجهة التحديات المشتركة التي تتجاوز السلم والأمن الدوليين، لا سيما مكافحة تغير المناخ.

وفي آسيا، يشكّل التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا جزءا لا يتجزأ أيضا من استراتيجية فرنسا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تهدف إلى مواجهة التحديات المتعددة الأطراف بشكل مشترك وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وتلك هي روح الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأخيرا، يجب ألا يغيب عن بالنا أن التكامل شرط لتحقيق الفعالية. ويجب أن يستمر العمل على الصعيد الإقليمي لاستكمال العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن. وتلك هي روح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وذلك أمر حتمي في الوقت الذي تحاول فيه قوى إقليمية بشكل متزايد استخدام نفوذها لفرض الأمر الواقع وإحباط جهود الوساطة الإقليمية. ويحكم مبدأ التكامل أيضا الخطة الجديدة للسلام التي طرحها الأمين العام. وببساطة تؤكد تلك المبادرة من جديد أن الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تعمل دولها الأعضاء بشكل جماعي للوفاء بولايتها بفعالية، سواء تعلق الأمر بالمساعي الحميدة للأمين العام أو الدفاع عن حقوق الإنسان أو جهود حفظ السلام. وقد أسهمت فرنسا في وضع تلك الاستراتيجية وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاستفادة منها. ونؤيد بصفة خاصة دعوة الأمين العام إلى توفير تمويل مستدام لعمليات السلام الأفريقية، لا سيما من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب غانا عن امتنانها للبرازيل لتسليطها الضوء خلال هذه المناقشة المفتوحة التي عقدتها رئاستها على أهمية الحوار والوسائل السلمية في منع نشوب النزاعات وحلها. ونشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته، كما نشكر السيدة ميشيل باشيليت والسيد ثابو مبيكي على ملاحظاتهما التي أبرزت ضرورة اللجوء بشكل أكبر إلى أدوات التسوية السلمية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وننوه بنفس القدر بوجهة نظر السيدة جوزيفينا إيتشافاريا ألفاريس، لا سيما تذكّيرنا بالإسهامات المفيدة التي يمكن أن تقدمها الأوساط الأكاديمية في إبراز الدور الهام للحوار في تحقيق استقرار المجتمعات.

وكما أشرتم في مذكرتكم المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2023/732، المرفق)، سيدي الرئيس، فإن فوائد استخدام الوسائل السلمية في منع نشوب النزاعات وحلها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية كثيرة. ومع ذلك، وبقدر ما قد يبدو الأمر مثيرا للسخرية، فإننا لم نلجأ في كثير من الأحيان إلى استخدام تلك الوسائل باعتبارها الخيار الأول، على الرغم من أن هذه الأحكام كثيرة في الآليات الوطنية والبروتوكولات الإقليمية والمعاهدات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، حيث تتوقع أن تؤدي التفاعلات داخل الدول وبينها إلى نشوب نزاعات. ولذلك نرى أن التحدي، بما في ذلك بالنسبة لمجلس الأمن، يكمن في الكيفية التي يمكننا بها أن ننأى بإرادتنا الجماعية في الوقت الراهن عن التدابير التي تتطلب استعمال القوة ونتجه نحو استخدام الوسائل السلمية. وإذ نقول ذلك، فإننا ندرك اعتقاد البعض أن اللجوء إلى الوسائل السلمية لن يثمر دائما عن النتائج التي يرغبون

فيها، أو أن تحقيق النتائج التي يسعون إليها من خلال تلك الوسائل لن يكون بالضرورة سريعا أو بدون تأخير. ومع ذلك، يتضح جليا، لا سيما في مسائل السلم والأمن، أن الوسائل السلمية كانت عادة عادلة وحققت نتائج دائمة.

ولذلك نشجع جميع الدول الأعضاء، لا سيما أعضاء المجلس، على توسيع نطاق استخدامها لأحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة في معالجة النزاعات العديدة التي تواجهنا حاليا. وينبغي لنا بوصفنا مجلس الأمن وجميع دوله الأعضاء أن نغتنم فرصة الموجز السياساتي الذي قدمه الأمين العام بشأن الخطة الجديدة للسلام لإعادة التفكير في نهجنا إزاء منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وأن نعتمد المزيد من النهج السلمية – التي حان وقتها – التي أثبت الزمن جدارتها واستدامتها في الحفاظ على السلام.

وردا على السؤال التوجيهي الذي أثارته مذكرتكم المفاهيمية، سيدي، نرى أنه لا توجد طريقة أفضل لتعزيز استخدام الفصل السادس من ميثاق هذه المنظمة من مجرد القيام بذلك – أي تعزيز استخدامه. وعلينا، بوصفنا الدول الأعضاء، أن نجدد التزامنا بمختلف الطرق السلمية لتسوية النزاعات، كما ينبغي بوصفنا المجلس أن نعزز دورنا في ممارسة ولايتنا من خلال دعوة الأطراف المتنازعة إلى التوصل إلى تسوية بالوسائل السلمية وأن نتبع تلك الدعوة بدعم تيسيري قوي. وبالتالي،، من الأهمية بمكان أن نعزز قدرة الأمين العام المكرسة داخل الأمم المتحدة لدعم الدول المتنازعة، الأمر الذي من شأنه أن يساعدها في تعزيز ثقتها في هيكل دعم السلام في هذه المنظمة. وننوه في ذلك السياق بالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وأعمال الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي، اللذان يظلان حاسمي الأهمية لجدول أعمال الدبلوماسية الوقائية. ونحث على أن تقترن قدرات الوساطة تلك بقدرات الترتيبات الإقليمية بطرق يمكن أن تعزز المعارف والخبرات الإقليمية بالموارد العالمية للأمم المتحدة بغية توطيد أثر الوسائل السلمية.

وتدل تجربة العديد من الترتيبات الإقليمية، بما فيها الترتيبات في أفريقيا، على وجود مجموعة ثرية من الآليات المفيدة لمنع نشوب النزاعات وحلها، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونظم الاتحاد الأفريقي للإنذار المبكر وفريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي وفريق الحكماء التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فضلا عن الآليات المخصصة الأخرى التي تُوظف لنزع فتيل التوترات والحصول على التزامات بالتسوية السلمية وحل النزاعات. وفي حين أن معظم تلك الآليات الوقائية لا تزال فعالة إلى حد كبير، فإن الفجوة بين النوايا والأثر لا تزال تتطلب تجسيرا لتقليل عدد الحالات التي تخرج فيها النزاعات التي سُلط الضوء عليها عن نطاق السيطرة وتصبح عنيفة. ولذلك يمكن لتوفير الموارد الإضافية لدعم الأداء الفعال لهذه الآليات أن يكون مفيدا لتمكينها من الاستجابة بشكل فعال وحسن التوقيت بالنيابة عن النظام الدولي، على النحو المتوخى في الفصل الثامن من الميثاق.

وسعيا لتحسين تعاون مجلس الأمن مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية، نشجع، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية المركزة التي يقوم بها المجلس، على إجراء حوارات تفاعلية غير رسمية بشكل دوري مع الترتيبات التي تقدم إسهامات استثنائية في التسوية السلمية للنزاعات. وينبغي أن تهدف هذه الحوارات إلى استكشاف كيفية تكييف مواطن القوة الفريدة والتجارب الناجحة لدى تلك الترتيبات وتكرارها في السياقات عبر الإقليمية لدعم حل النزاعات الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس. ومن الأمثلة الجديرة بالاهتمام عملية السلام الكولومبية وتجارب لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

وقبل أن أختتم كلمتي، نؤكد، فيما نرحب بتشديد الأمين العام على الدبلوماسية الوقائية في خطته الجديدة للسلام، أهمية تعبئة الدعم لمعالجة أوجه القصور في الحوكمة والتنمية التي تعود إليها جذور العديد من الأزمات التي نشهدها داخل الدول. ويعزز الاستثمار في البشر، بمن فيهم النساء والشباب، قدرتهم على الصمود في مواجهة التحديات المعقدة ويساعد في بناء السلام واستدامته وكسر حلقات

عدم الاستقرار وعكس اتجاه محركات الهشاشة. وعلى نفس القدر من الأهمية، يتعين علينا أن نشجع مختلف الدول على احتضان كامل مجتمعاتها، بما في ذلك مجتمعاتها المحلية والزعماء الدينيون، الذين أثبتت حكمتهم المحلية في كثير من الأحيان فائدتها في حل العديد من النزاعات.

وأخيرا، إن التركيز في الظروف الراهنة على الوقاية والحاجة إلى إقامة شراكات قوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في محله.

وينبغي أن يعزز ذلك النهج عزمنا الجماعي على مناصرة الطريق السلمي في التصدي للأزمات العديدة في عصرنا، مدعوما بإعادة الالتزام القوي بالقانون الدولي. وبالنسبة لنا من قارة أفريقيا، يمثل ذلك النهج أيضا إحدى أضمن الطرق لإسكات البنادق بحلول عام 2030 وتحقيق قارة مسالمة ومزدهرة. وبالنظر إلى جميع التحديات الناشئة في جميع أنحاء العالم في الوقت الراهن، والتي ناقشها عدد من أعضاء المجلس هذا الصباح، من المؤكد أن الوقت ليس في صالحنا ويجب أن نتخذ إجراءات لزيادة استخدام التسويات السلمية في منع النزاعات وحلها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حيث أنه لا يزال هناك العديد من المتكلمين في القائمة، أود أن أذكر جميع المتكلمين فضلا بأن يقصروا بياناتهم في ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستُنبه المتكلمين حتى يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بينالفير بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بحضوركم، سيدي، بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، فضلا عن أهمية الموضوع المختار لهذه المناقشة المفتوحة، الذي يكتسي أهمية أكبر الآن في ضوء التصعيد الخطير للأعمال على الساحة الدولية التي تهدد تعددية الأطراف والسلام.

ويجب أن يتوقف فورا أحدث هذه الإجراءات، أي القصف العشوائي الذي تقوم به إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين وتدمير المنازل والمستشفيات والهياكل الأساسية المدنية، فضلا عن حرمان السكان الفلسطينيين من الماء والكهرباء والوقود.

لا شيء يمكن أن يبرر هذه الأفعال التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني. ولا بد من ضمان وقف فوري لإطلاق النار ووصول المدنيين إلى المعونة الإنسانية، فضلا عن منع النزوح القسري للفلسطينيين من الأرض التي هي حق لهم.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام إذا سمحنا بالانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي الإنساني، مثل تلك التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد فلسطين. إن تواطؤ الولايات المتحدة في ارتكاب جرائم الحرب هذه أمر مخز ويشكل سابقة خطيرة للغاية على طريق السلام. ونؤكد مجددا التطلع الراسخ للزعيم التاريخي للثورة الكوبية، فيدل كاسترو روس، إلى السلام مع الاحترام والحقوق والاستقلال والأمن لجميع شعوب العالم. والسبيل إلى ضمان التعايش السلمي وصون السلم والأمن الدوليين هو ضمان تعددية الأطراف والاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقواعد القانون الدولي.

ومن الأهمية بمكان تعزيز التسوية السلمية للنزاعات من خلال التفاوض والحوار، وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، بغية ضمان أمن وسيادة الجميع، فضلا عن السلام والاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ونلاحظ مع القلق الخطاب التهديدي، وفرض الجزاءات الانفرادية والتدابير القسرية، وسياسات التدخل، والكيل بمكيالين. فالتلاعب بالحقائق القائمة على الأكاذيب التي تدبرها وسائط الإعلام، وشيطنة الحكومات من أجل الحث على تغيير النظام، واستخدام التكنولوجيات الهجينة في ما يسمى "حرب الجيل الرابع" لزعزعة الاستقرار السياسي، أصبحت ممارسات غير مقبولة من بعض الدول.

إن محاولات فرض التفكير الأحادي في الساحات المتعددة الأطراف لا تفضي إلى السلام. وعندما يكون هناك حديث عن بناء عالم تحكمه القواعد، فهو محاولة لاستبدال المعايير التي يعترف بها

القانون الدولي والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة – وهو نهج انتقائي ومتحيز لا نتشاطره. ولا يمكن بناء عالم يسوده السلام إلا على أسس العدالة، وباعتماد تعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد الممكن لحل النزاعات، وتسوية خلافاتنا في امتثال تام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وبعد مرور عقد تقريبا على إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتمد في هافانا خلال مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا يزال هذا الصك يحافظ على أهميته وصلاحيته. وتؤيد الوثيقة التزام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتسوية السلمية للنزاعات بغية إبعاد استخدام القوة والتهديد باستخدامها إلى الأبد في علاقاتها الدولية وفي علاقاتها مع بعضها البعض.

هذا هو سياق الجهود الإقليمية لوضع حد للصراع المسلح الأخير في أمريكا اللاتينية، الذي استمر لمدة نصف قرن في كولومبيا. وكوبا فخورة بإسهامها كضامن ومضيف لمحادثات السلام من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذا الصراع، وهو دليل على التزام بلدي بتعزيز السلام في منطقتنا وفي العالم.

ويجب أن يبدأ أي جهد دولي للسلام بالتزام الدول الأعضاء بالامتثال للصكوك والاتفاقات الحكومية الدولية التي تم التفاوض بشأنها على نحو متعدد الأطراف وباحترام ولايات أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. إن فكرة تطبيق نهج وقائي على ركيزة السلام والأمن، على النحو المبين في خطة الأمين العام الجديدة للسلام، تتطلب الاحترام الصارم لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بغية ضمان عدم استخدام هذه النهج كذريعة لتبرير النهوض بالأجندات والمصالح الجيوسياسية.

ويتطلب وضع خطة جديدة للسلام أيضا إصلاحا شاملا وعميقا لمجلس الأمن؛ وزيادة تمثيل بلدان الجنوب؛ والمزيد من الديمقراطية والشفافية والشمول في عمله وإجراءاته؛ ووضع حد لتدخله في ولاية ووظائف الجمعية العامة والأجهزة الأخرى من أجل الحفاظ على فعالية المنظمة ومصداقيتها.

إن العالم اليوم، ربما أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى تعايش حضاري جديد يقوم على نظام دولي عادل ومنصف، يسود فيه التضامن والتعاون والحوار والتكامل بين الدول. فلنعمل على تحقيق ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

وإذ نقترب من مؤتمر قمة المستقبل في العام المقبل، نرحب بهذه الفرصة لمناقشة الخطة الجديدة للسلام مع أعضاء المجلس. وتتناول مناقشة اليوم أيضا أولويتين رئيسيتين للنمسا – منع نشوب النزاعات وبناء شراكات قوية.

أولا، أود أن أتكلم عن الوقاية. وفي بيئة السلام التي تتزايد فيها التحديات، لا يمكن أن يكون عمل الأمم المتحدة فعالا إلا إذا استثمرنا في الوقاية وفي بناء السلام المستدام. ونحن مقتنعون بأن الخطة الجديدة للسلام يمكن أن تكون الأساس لفرصة فريدة لتحويل الانتباه إلى دبلوماسيتها الوقائية والوساطة وبناء السلام بغية بناء القدرة على الصمود داخل المجتمعات ومعالجة الدوافع الكامنة وراء الصراع.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن الوقاية تهمنا جميعا، وليس بعض الدول الهشة فحسب. فكما أن حقوق الإنسان عالمية، يتعين على جميع البلدان أن تقوم بدورها في بناء مجتمعات شاملة وعادلة، وفي نهاية المطاف، مجتمعات مسالمة. ولذلك، نؤيد الدعوة الواردة بالموجز السياساتي للأمين العام بشأن الخطة الجديدة للسلام من أجل تغيير النهج الذي تتفق بموجبه جميع الدول على الاعتراف بأن الوقاية والحفاظ على السلام هدفان يتعهد الجميع بتحقيقهما.

في الفترة التي تسبق قمة المستقبل، سيكون من الأهمية بمكان مناقشة كيف يمكننا تفعيل هذه الدعوة، وربما استخدام الهياكل القائمة

مثل المراجعات الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة أو لجنة بناء السلام. ونشجع الأمانة العامة على تقديم التوجيه للدول الأعضاء في هذا الصدد.

ثانيا، يجب أن نركز على بناء الشراكات. ويتطلب منع نشوب النزاع وحفظ السلام وبناء السلام شراكات قوية، ويجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن تعزيز شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن الاستفادة من نقاط القوة لدى بعضنا البعض هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لتعددية الأطراف أن تجلب الثقل الهائل المطلوب للتصدي للتحديات الأساسية للبشرية.

وما فتئت النمسا تدعو إلى فهم جديد لتعددية الأطراف الشبكية على الصعيد العالمي من أجل أمم متحدة تنسق وتتعاون مع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية أو المواضيعية بقوة أكبر. ويؤدي التمويل المستدام لعمليات الشركاء الإقليميين دورا رئيسيا، بما في ذلك عمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بتكليف من المجلس. وتأمل النمسا أن ترى تقدما في ذلك الصدد خلال هذا العام، ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحا جدا – فتعددية الأطراف الشبكية والمزيد من الشراكات لا تعني الحد من عمليات حفظ السلام التقليدية للأمم المتحدة أو الخروج عنها.

وبالنسبة للنمسا، يجب أن يظل حفظ السلام وظيفة أساسية للأمم المتحدة. وسيتطلب توثيق التعاون مع الشركاء أن تقدم الأمانة العامة المزيد من الخدمات الأساسية، سواء في مجال التنسيق ووضع المعايير، وكفالة قابلية التشغيل البيني، وتوفير المعلومات المتعلقة بالولاية والصياغة، والمساعدة في إنشاء البعثات في الميدان، وتوفير عناصر البعثة، وربما القوات مستقبلا إذا غادرت منظمة إقليمية، والرصد المستمر وكفالة المساءلة والتقييمات.

ومن الواضح أن إقامة المزيد من الشراكات يعني ظهور شكل جديد من أشكال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإمكانيات أكثر تنوعا، وقائمة أوسع من عمليات حفظ السلام، ولكنه لا يعني بأي حال من الأحوال التقليل من عمليات حفظ السلام.

أخيرا، أود أن أتطرق إلى مسألة تقع في صميم ذلك الأمر، خاصة خلال الاجتماع المعني بحفظ السلام الذي عقد في الشهر الماضي في سياق الأسبوع الرفيع المستوى، وهي تعزيز الثقة. فالثقة هي جوهر إقامة مجتمعات سلمية وشاملة، كما أنها شريان الحياة لتعددية الأطراف. وكما هو مبين في المذكرة المفاهيمية (S/2023/732، المرفق)، فإن انعدام الثقة يعوق التعاون والحوار. فكيف لنا أن نعيد بناء الثقة في هذه الأوقات الصعبة؟ نرى عاملين رئيسيين، هما التعاون وسيادة القانون.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن التعاون مع بعضنا البعض وتعزيز الشراكات يمكن أن يزيد الثقة في النظام الدولي على مستوى القواعد الشعبية. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تعمل ككيانات لبناء الثقة. ومن الأمثلة على ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي نعرفها جيدا، لأننا نستضيفها في فيينا. ولم تكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قط محفلا للبلدان التي تتشاطر نفس الأفكار، ولكنها كانت بمثابة منبر لتدابير بناء الثقة والحوار للنهوض بالأمن الجماعي.

وبالمثل، فإن سيادة القانون والامتثال للقانون الدولي والمعاهدات والقانون العرفي يولدان إمكانية التنبؤ وبالتالي الثقة. وتؤيد النمسا الجهود الرامية إلى ضمان استكشاف جميع السبل لتعزيز سيادة القانون، وخاصة فيما يتعلق بضمان تقديم الاستجابات المناسبة ردا على انتهاكات أهم قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما أن ضمان وجود عواقب قوية وربما تلقائية على انتهاكات القواعد قد يكون وسيلة فعالة للوقاية.

وسيساعد الحوار والتعاون والتقيد الصارم بالقانون الدولي على توليد الثقة والاطمئنان اللذين نحتاج إليهما لتمكيننا من استخدام منظماتنا المتعددة الأطراف بالطريقة التي صممت لاستخدامها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أشكر البرازيل على دعوتها لهذا الاجتماع الهام الذي يأتي في لحظة دقيقة تضع هذا المجلس والأمم المتحدة أمام اختبار حقيقي لمصداقيته وقدرته على الفعل لوقف النزاعات وتحقيق الأمن والسلام.

إن الحديث عن الآليات والمبادرات الإقليمية لفض النزاعات لا يمكن فصله عن سياق التطورات التي تشهدها القارة الأفريقية والشرق الأوسط، والتي تمثل مواطن خطر تنذر بتبعات إقليمية ودولية شديدة الخطورة ما لم يتم التعامل معها بحكمة وعلى نحو يضمن استدامة السلام وتحقيق العدل . ومن هذا المنطلق، أود أن أركز حديثي على القارة الأفريقية والشرق الأوسط، والدور الذي يمكن لمجلس الأمن لعبه في إطارهما لدعم وتعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لحل النزاعات، لا سيما في سياق الحديث حول الخطة الجديدة للسلام وما تتضمنه من أهمية الاعتماد على الدبلوماسية الوقائية ومنح الآليات الإقليمية دورا أكبر في الحل السلمي للنزاعات.

أولا، أدركت أفريقيا في وقت مبكر أهمية تأسيس وتطوير آلياتها الخاصة لحل النزاعات داخل القارة، عملا بمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وبما يضمن الاستفادة من الخبرات المتراكمة داخل القارة ويأخذ في الاعتبار الطبيعة شديدة الخصوصية للدول والمجتمعات الأفريقية. وقد استطاعت تلك الآليات، سواء التابعة للاتحاد الأفريقي مباشرة أو التي تعمل وفق توجيه من قممه أو بالتنسيق مع أجهزته، أو غيرها من الآليات الأفريقية دون الإقليمية، استطاعت هذه الآليات تحقيق نجاحات ملموسة، إلا أنها تظل تواجه العديد من التحديات في مقدمتها تعدد المسارات وضعف التنسيق بينها.

ومن هذا المنطلق، تثمن مصر الجهود التي يقوم بها مجلس الأمن للتنسيق مع الآليات الأفريقية، بما في ذلك من خلال الاجتماع السنوي للمجلس مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والإحاطات التي يتلقاها المجلس من هذه الآليات بشكل دوري حول الموضوعات الأفريقية. وتؤكد على ضرورة تعزيز هذا التنسيق ودعمه ومنح دور أكبر لتلك الآليات في الموضوعات الأفريقية، وذلك لضمان قدرة المجلس على اتخاذ قرارات مستندة إلى الواقع الأفريقي. فضلا على ذلك، يتعين على مجلس الأمن دعم جهود القارة في حفظ وبناء السلام، بما في ذلك من خلال دعم تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، وتعزيز التمويل الموجه لصندوق الأمين العام لبناء السلام من المساهمات المقدرة للدول الأعضاء، بالنظر للدور الهام لجهود بناء السلام، من خلال الفاعلين الإقليميين، كآلية وقائية فعالة للحيلولة دون اندلاع النزاعات.

ومن جانبها، تدرك مصر ضرورة تضافر جهود تلك الآليات والمبادرات، وهو ما قامت بالمساهمة في ترجمته بشكل عملي، من خلال قمة دول جوار السودان التي استضافتها القاهرة في تموز/يوليه الماضي والاجتماعين الوزاريين الذين تلياها في انجمينا ونيويورك، وهو الجهد الذي يهدف ضمن ما يهدف إلى تنسيق الجهد الإقليمي والدولي لحل أزمة السودان.

ثانيا، تظل القضية الفلسطينية هي المسبب الأول لعدم الاستقرار وغياب السلام في الشرق الأوسط. ولعلي لا أحتاج إلى تذكير مجلس الأمن بأسباب النزاع ومراحل تطوره التي ظل هذا المجلس منخرطا فيها على مدار العقود الماضية، وصولا إلى الوضع المأساوي الراهن الذي يواجهه المدنيون من الشعب الفلسطيني في غزة اليوم. إن الحديث عن دور لآليات إقليمية أو سواها في حل القضية الفلسطينية في ظل عجز هذا المجلس عن القيام بواجبه في وقف العدوان الراهن وحفظ السلم والأمن في المنطقة وإتاحة المجال لإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، يظل حديثا لا طائل منه، خاصة مع رفض إسرائيل المستمر لكافة المبادرات الرامية لتهدئة التصعيد واستئناف المسار السلمي، اعتقادا منها وتوهما بقدرتها على إطالة أمد الاحتلال وإنهاء وتصفية القضية الفلسطينية تدريجيا.

مع ذلك، فقد بذلت مصر على مدار السنوات الماضية قصارى جهدها لوقف الجولات المتتالية من التصعيد، استنادا إلى دورها التاريخي في القضية – وهي أول من أبرم السلام مع إسرائيل – وإلى ثقة كافة الأطراف في سلامة موقفها وصواب رؤيتها للسلام في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي لا نزال نقوم به حتى اللحظة الراهنة من خلال محاولة إرساء وقف إطلاق النار، واتخاذ إجراءات ناجعة لضمان النفاذ الإنساني إلى قطاع غزة، وحشد المساعدات الإغاثية الضرورية.

اليوم كان الأمين العام للأمم المتحدة في معبر رفح، ويعمل مع الجانب المصري ومع كل الأطراف. ومصر تقوم بمسؤولياتها على ذلك

الصعيد بهدف وصول الإغاثة بشكل فوري إلى الأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة. كما دعا السيد رئيس الجمهورية إلى قمة دولية عاجلة تعقد غدا بالقاهرة، بمشاركة الأطراف الدولية والإقليمية المعنية لمحاولة تجاوز الأزمة الراهنة، ونزع فتيلها، والتحرك إلى آفاق تسوية عادلة وشاملة ومستدامة، اقتناعا من مصر بأن اقتصار التعاطي الدولي مع القضية الفلسطينية على جهود إدارة الأزمة، أو محاولة احتواء تطلعات الشعب الفلسطيني عبر سياسة المسكنات، إنما بات نهجا تجاوزته الأحداث وعفا عليه الزمن.

أود ختاما التأكيد على أن قدرة مجلس الأمن على الاستفادة من الآليات والمبادرات الإقليمية والخبرات الهامة المتنوعة للدول المعنية بشكل رئيسي بالنزاعات، إنما هي مرهونة بمدى قدرة المجلس على تطوير آليات عمله بحيث تسمح بدور أكبر لتلك الدول في عملية اتخاذ القرارات بالمجلس. كما أود التأكيد على أن التحديات المتعددة التي يشهدها العالم اليوم تؤكد بشكل قاطع أن الأوان قد آن لإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وعدالة وديموقراطية وأكثر قدرة على الاستجابة للأزمات والتحديات الدولية. ومن نافلة القول أن أقول أننا نحتاج إلى تواجد عربي وأفريقي دائم في مجلس الأمن، بكل الصلاحيات الممنوحة للأعضاء الدائمين، بما في ذلك حق النقض.

الرئيس (*تكلم بالأنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جوبيني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة جمهورية البرازيل الاتحادية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات – السيد خالد الخياري، وسعادة السيدة ميشيل باشليت، وسعادة السيد تابو مبيكي، والسيدة جوزيفينا إيتشافاريا ألفاريس – على المعلومات التي تشاطروها معنا.

يسرنا عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن إسهامات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات الثنائية في صون السلم والأمن العالميين. ونرى من المناسب ألا تقتصر مناقشتنا على الآليات الإقليمية فحسب، بل أن تشمل فاعلية وأثر الترتيبات الثنائية في حل النزاعات – وهو موضوع نادرا ما نناقشه في المجلس. وسأضيف أيضا دور التحالفات إلى قائمة الترتيبات لأن هذه الآليات تكون ذات فعالية أحيانا في دعم الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وينبغي تشجيعها، حسب الاقتضاء، إن كانت أحكام القانون الدولي ذات الصلة تسمح بها. ومن الأمثلة على ذلك الدور الذي تضطلع به الترويكا في جنوب السودان.

إن هذه المناقشة المفتوحة تأتي في الوقت المناسب تماما، فيما نواصل استكشاف سبل التعامل مع تصاعد الأحداث المزعزعة للاستقرار، من قبيل النزاعات المسلحة والتغييرات غير الدستورية للحكومات والإرهاب والتطرف العنيف، وكذلك إخفاق الحكومات في القيام بمهام الحكم وفي إدارة التنوع. وفي كثير من الحالات، كان من الإمكان تجنب أسباب ودوافع تلك النزاعات أو تسويتها سلميا. ويؤكد انتشار النزاعات في السنوات الأخيرة أن من الأهمية بمكان أن يولي المجتمع الدولي الأولوية للدبلوماسية الوقائية. ولكن من المهم ألا نكتفي بمجرد الحديث عن الدبلوماسية الوقائية لأنه أصبح من المألوف فعل ذلك. بل ينبغي لنا أن نسأل باستمرار لماذا لا تُستخدم الدبلوماسية الوقائية والتدابير المبينة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة إلا نادرا. ويجب علينا أيضا أن نحدد ما يتعين علينا القيام به لتحسين الوضع الراهن.

وإضافة إلى الفصل السادس، يوجد عدد لا يحصى من الأدوات لممارسة الدبلوماسية الوقائية على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. ولكن من أجل الاستفادة منها، فإن الإرادة السياسية والقيادة المتبصرة أمران حيويان. وثمة شرط آخر هو تحلي المجتمع الدولي بالصبر في السماح للجهود التي تبذلها الترتيبات الإقليمية بأن تؤتي ثمارها، خاصة في حالات نقص الثقة. فاستعادة الثقة وبناءها بين الأطراف المتنازعة عملية مرهقة ويجب التعامل معها بدقة.

وفي ضوء تاريخنا السياسي، الذي تفادينا خلاله بنجاح حربا أهلية، تؤمن جنوب أفريقيا بالتسوية السلمية للنزاعات من خلال الحوار

والدبلوماسية. ومكننا ذلك الموقف من أن نكون جزءا من المساعي الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية التي تسهم في إيجاد حلول سياسية للنزاعات في العديد من البلدان، ولا سيما في القارة الأفريقية، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ومؤخرا في تيغراي بإثيوبيا، على سبيل المثال لا الحصر. ونواصل مشاركتنا في جهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي الرامية إلى منع نشوب المنازعات وحلها بالوسائل السلمية، والتي تستند إلى مبدأي الولاية الاحتياطية والتكامل.

وكثيرا ما تكون المنظمات الإقليمية، بحكم قربها، في أفضل وضع للتوسط في النزاعات داخل نطاقها الجغرافي، ويجب دعمها وفقا لذلك. ولذلك، يسرنا أن الموجز السياساتي للأمين العام بشأن الخطة الجديدة للسلام، التي نواصل دراستها ومناقشتها بوصفنا دولا أعضاء، يؤكد على الدور الأساسي للمنظمات الإقليمية في دعم ولاية الأمم المتحدة في صون السلام والأمن، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي يوفر إطارا للعلاقات بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية.

ختاما، ينبغي لنا أن نغتنم الفرصة التي يتيحها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والخطة الجديدة للسلام لتعزيز دور مختلف الترتيبات في النهوض بالسلام والأمن العالميين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية المؤلفة من 55 دولة عضوا والاتحاد الأوروبي، والتي تشترك في رئاستها هذا العام بوتسوانا وكوستاريكا وكرواتيا.

تكمن التسوية السلمية للمنازعات في صميم مبدأ المسؤولية عن الحماية. وتبدأ الفقرة 139 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 بالتأكيد على ما يلي:

”ويقع على عاتق المجتمع الدولي أيضا، من خلال الأمم المتحدة، الالتزام باستخدام ما هو ملائم من الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية، وفقا للفصلين السادس والثامن من الميثاق، للمساعدة في حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية“.

وإدراكا لقيمة الجهود الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف لتحقيق تلك الأهداف، تود مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية التأكيد على النقاط التالية.

أولا، حددت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عددا من الأدوار المتميزة للترتيبات الإقليمية، بما في ذلك الأدوار المتعلقة باستخدام الوسائل السلمية لحماية السكان، مثل الدبلوماسية والإنذار المبكر والاستجابة السريعة والمساعدة التقنية وبناء القدرات. وأحيانا ما تكون المنظمات الإقليمية في وضع جيد لتوجيه العمل المتعدد الأطراف بشأن حالات الفظائع الناشئة والتهديدات للسلام والأمن في مناطقها، لأنها ربما تكون على دراية سياسية أفضل بالديناميات داخل البلدان التي تُرتكب فيها الفظائع أو تنشب فيها النزاعات.

وتسهم الآليات المؤسسية، عبر تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء وبناء الثقة في قطاع الأمن وتعزيز الحكم العادل والخاضع للمساءلة ودعم التنمية الاقتصادية ومختلف العمليات الميدانية الإقليمية، بما في ذلك عمليات الوساطة الإقليمية، في منع نشوب النزاعات وارتكاب الفظائع. وهذه ليست مجرد أهداف طموحة تضعها المنظمات الإقليمية. فقد شهدنا حالات ملموسة أحدثت فيها الجهود المتضافرة للمنظمات دون الإقليمية ودولها الأعضاء للتصدي للأخطار الوشيكة الفرق بين النزاع الطويل الأمد والنجاح في منع ارتكاب المزيد من الفظائع. وندعو جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى المساعدة على حماية السكان من الفظائع في مناطقها وتيسير منع وقوعها.

ثانيا، يمكن أن يسهم منع الفظائع والتنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمسؤولية عن الحماية في تنفيذ خطتنا المشتركة التي وضعها الأمين العام (A/75/986) والخطة الجديدة للسلام ذات الصلة. وأكدت مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية، في تقريرها المقدم فيما يتعلق بالخطة الجديدة للسلام، أن التعزيز الفعال للوقاية ينبغي

أن يستند إلى علامات الإنذار المبكر والوضوح بشأن الإجراءات المبكرة، بما في ذلك الوسائل السلمية، التي يمكن اتخاذها استجابة لهذه الإنذارات. وينبغي للإنذار المبكر الفعال، بما في ذلك من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أن يكون متجذرا في التحديد الدقيق لجميع العوامل التي تزيد من مخاطر العنف، بما في ذلك العوامل المرتبطة بالجرائم الفظيعة، بدلا من التركيز فحسب على خطر نشوب النزاعات.

أخيرا، نود أن نشدد على الدور المهم للأمين العام أيضا في منع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية وتقصي الحقائق والإبلاغ وممارسة المساعي الحميدة استجابة لمخاطر نشوب النزاعات وارتكاب الجرائم الفظيعة. وفي ذلك السياق، نشجع الأمين العام على استخدام صلاحياته بموجب المادة 99 من الميثاق لتوجيه انتباه المجلس إلى أي خطر ينذر بارتكاب الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي أو الجرائم ضد الإنسانية التي يرى أنها قد تهدد صون السلام والأمن الدوليين. كما ندعو أعضاء مجلس الأمن إلى الاستجابة لخطر ارتكاب الفظائع الجماعية والتصدي له، مع الإشارة في هذا السياق إلى مبادرات مثل مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة الحسنة التوقيت، وأشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم المتبصرة.

يواجه العالم اليوم تحديات متداخلة ومتعددة الأوجه على نحو متزايد في كل أرجاء المعمورة. وعلاوة على ذلك، فإن العالم لا يزال يتأثر بتصاعد حالات النزاعات التقليدية والعنف، تماما كما رأينا في الحرب المستمرة ضد أوكرانيا والحالة الراهنة في إسرائيل وغزة.

وكما أشار الأمين العام غوتيريش في خطته الجديدة للسلام، فإن تلك التهديدات المتشابكة والعابرة للحدود تتجاوز كثيرا قدرة أي دولة بمفردها على إدارتها. ولذلك، يتحتم علينا أن نجد سبلا لاتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع الأخطار التي تهدد السلام والقضاء عليها، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

إن الآليات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع جيد – ليس لفهم الأسباب الجذرية للنزاع بسبب درايتها الوثيقة بالمنطقة فحسب، بل أيضا لتعزيز الثقة والاطمئنان والحوار بين الأطراف المعنية في مناطقها. وتضع تلك الأدوات الأساس للتسوية السلمية للمنازعات، على النحو المنصوص عليه في الفصل السادس من الميثاق.

ولهذا السبب، ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد استفادة كاملة من ميزتها النسبية المتمثلة في القرب المكاني ومن الآليات القائمة لتعزيز بناء الثقة والحوار في جهوده الجارية لمنع نشوب النزاعات وحلها سلميا، بموجب مبدأ تولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بنتائج الاجتماع التشاوري السنوي المشترك السابع عشر بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في أديس أبابا في 6 تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أن هذه الجهود التي يبذلها المجلس ينبغي أن تستمر، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مع مراعاة النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز تعاونه مع الآليات والمنظمات الإقليمية. وبالإضافة إلى المطالب بشراكة أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ينبغي لنا أيضا أن نسلط الضوء على المناطق والمنظمات الأخرى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والآليات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تطورت أيضا أدواتها للوقاية والتسوية السلمية. ويمكن للجنة بناء السلام أيضا أن تضطلع بدور حلقة الوصل في ذلك الصدد.

ثانيا، إن كفاية الموارد والتمويل أمران أساسيان لبناء أطر ومنظمات إقليمية قوية. وعلى هذا النحو، تؤيد جمهورية كوريا ضرورة توفير تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك باستخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، عند الاقتضاء. وفي الوقت نفسه، سيتعين علينا أيضا

إيجاد سبل لكفالة تحقيق المساءلة والشفافية والاستخدام الفعال لتلك الأموال. وبوصفنا عضوا جديدا في مجلس الأمن، فإننا نتطلع إلى المفاوضات المقبلة بشأن تلك المسألة.

ثالثا، ينبغي كفالة إشراك الجميع على كل مستويات العملية. وتؤدي الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، دورا حاسما في بناء الثقة في المجتمعات. ويجب أن تضع الشراكة مع الآليات الإقليمية الناس دائما في مركز الصدارة حتى تتمكن الأصوات المتنوعة والفريدة من كل ركن من أركان مجتمعاتنا من إثراء المسار نحو السلام والتنمية المستدامين.

في السنوات الأخيرة، وسعت جمهورية كوريا بنشاط أفق تعاونها من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع مختلف الآليات الإقليمية. فقد استضفنا أول مؤتمر قمة على الإطلاق مع زعماء جزر المحيط الهادئ في أيار/مايو الماضي. ونعمل أيضا مع شركائنا في أفريقيا تحضيرا لمؤتمر قمة ناجح بين كوريا وأفريقيا، من المقرر عقده في العام المقبل. ومن خلال هذا التواصل، تأمل جمهورية كوريا أن تسهم في جهود الآليات الإقليمية، فضلا عن جهود المجتمع الدولي، في بناء سلام مستدام للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر أوكرانيا أيما تقدير مبادرة الرئاسة البرازيلية بعقد مناقشة اليوم الهامة وتود أن تشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

كانت أوكرانيا دائما من أشد المؤيدين لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتشكل هذه المنظمات أداة هامة للتسوية الفعالة للنزاعات وتعزيز السلام والأمن والمساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فإننا نؤيد تركيز الخطة الجديدة للسلام بشكل خاص على الأطر والمنظمات الإقليمية القوية بوصفها أحجار أساس بالغة الأهمية لتعددية الأطراف القائمة على الترابط، وهي أمر مطلوب، لا سيما في المناطق التي ينهار فيها الهيكل الأمني القائم منذ فترة طويلة.

ولا يمكن لأحد التشكيك في ضرورة زيادة تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تسعى جاهدة من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية في مناطقها. وهناك أمثلة كثيرة على شراكات الأمم المتحدة القيمة والموجهة نحو تحقيق نتائج مع كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي حالة بلدي، كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نشطة جدا على أرض الواقع منذ بداية العدوان الروسي في عام 2014 حتى الغزو في شباط/فبراير الماضي. وفي الوقت نفسه، هناك منظمات أخرى مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهي الكتلة العسكرية التي تقودها روسيا بحكم الواقع، والتي أصبحت مثالا واضحا على الأدوات السياساتية المدمرة التي تستخدمها روسيا في المنطقة. ومهمتنا المشتركة هي دعم مصداقية الأمم المتحدة ومقاومة المحاولات الرامية إلى إيجاد مكان لمنظمات مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي على منصة الأمم المتحدة، تحت ستار الفصل الثامن.

ونؤيد فكرة الرئاسة البرازيلية المتمثلة في توسيع نطاق المناقشة من خلال تناول دور الترتيبات الثنائية في تسوية النزاعات سلميا. وقد سلطت التطورات الأمنية الراهنة في منطقتنا، ولا سيما الحرب الروسية المستمرة ضد بلدي، الضوء على الدور والإسهام الهامين للأطر والشبكات المخصصة التي أُنشئت لدعم ضحايا العدوان في الدفاع عن أنفسهم ضد الغزو.

وفي الوقت نفسه، استرعت تلك التطورات انتباهنا مرة أخرى إلى مشكلة شغل المعتدي لمقعد دائم في مجلس الأمن، وهو أمر أقل ما يقال بشأنه إنه مشكوك فيه من الناحية القانونية. ويؤثر شغله لذلك المقعد على الاستجابة الحقيقية للمجلس، ولوحظت حالة مماثلة على الصعيد الإقليمي في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي يستند صنع القرار فيها إلى توافق الآراء.

لقد حددت الرئاسة مسألة إصلاح آليات الأمن الجماعي بوصفها إحدى المسائل التوجيهية لمناقشة اليوم المفتوحة. ونرى أن معالجة

المشكلة التي ذكرتها للتو فيما يتعلق بشغل المعتدي بصورة غير مشروعة لمقعد دائم في المجلس، فضلا عن عدم رغبة روسيا في التصرف كدولة محبة للسلام وفقا للمادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون جزءا من الإجابة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد لورسن (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن السلام من خلال الحوار في هذا الوقت العصيب الذي تتابع فيه فصول الحروب والنزاعات. كما أشكر مقدمي الإحاطات.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة – آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

من الواضح أن أطراف النزاعات وحدهم هم الذين بمقدورهم تحقيق السلام المستدام. ويمكن للأطراف الثالثة، سواء كانت جهات فاعلة دولية أو بلدانا مجاورة أو منظمات إقليمية، أن تقدم الدعم للأطراف من أجل إيجاد حلول مقبولة لكل الأطراف. وفي مناقشة اليوم المفتوحة، تريد بلدان الشمال الأوروبي أن تطرح أربع نقاط.

أولا، إن الحوار أداة رئيسية لحل النزاعات، ولكنه أيضا أداة لمنع نشوب النزاعات ونشجع المجلس على تحسين استخدامه لدوره الوقائي المحتمل بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. ونقترح أيضا الاستفادة من إمكانات لجنة بناء السلام لتيسير منع نشوب النزاعات وتسويتها على نحو شامل.

وللأمم المتحدة دور فريد في دعم الأطراف في التسوية السلمية للنزاعات. وتتيح خطة الأمين العام الجديدة للسلام فرصة لتعزيز دور الدول الأعضاء في التصدي للتحديات الأمنية الراهنة والتهديدات الناشئة. وهي فرصة لمواصلة تطوير آليات وقائية غير عنيفة لتسوية النزاعات ومجموعة الأدوات الدبلوماسية للأمم المتحدة عبر الصلة التي تربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وتتعلق نقطتي الثانية بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والتي يمكن أن تؤدي دورا هاما بفضل درايتها المحلية وعلاقاتها الشخصية المحتملة. وميثاق الأمم المتحدة ينص بوضوح على هذا الدور للمنظمات الإقليمية في الفصل الثامن. ونشجع على زيادة وتيرة استخدام ذلك الفصل، بما في ذلك عن طريق تعميق التعاون وتبادل المعلومات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. إن أهمية الملكية المحلية لأي عملية واضحة.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة. وكما هو مبين بوضوح في الخطة الجديدة للسلام، فإن الملكية ضرورية لأي عملية لمنع نشوب النزاعات وحلها. ويتعين على الأطراف أن تتوصل إلى حلول وأن تتولى زمامها، ويجب أن تكون تلك الملكية شاملة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الرابعة، التي تتعلق بشمول الجميع. ينبغي أن تجسد عمليات السلام دائما احتياجات ومنظورات أصحاب المصلحة المتأثرين بالنزاع. إن تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب والمجتمع المدني قاطبة أمر بالغ الأهمية. وفي الواقع، شغل المزيد من المقاعد على الطاولة يؤتي ثماره. وإذا لم تكن العملية شاملة، فمن الصعب جدا التوصل إلى سلام مستدام.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على عقد المناقشة اليوم بشأن موضوع أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونحن، بلدان الشمال الأوروبي، نود أن نشدد على أننا نقف جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الملتزمة بمستقبل يجلب السلام والاستقرار والتنمية للجميع.

واسمحوا لي أن أختتم بياني برسالة من رئيس فنلندا الراحل أهتيساري، الذي وافته المنية هذا الأسبوع.

> ”إذا عملنا معا، يمكننا إيجاد الحلول. وينبغي ألا نقبل أي أعذار ممن هم في السلطة. فالسلام مسألة إرادة.“ (محاضرة نوبل، 10 كانون الأول/ديسمبر 2008).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. وبالنظر إلى تأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة إلى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/00.